غوتيرش يجدد دعم المجتمع الدولي للعراق على كافة الصعد

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28
الخميس
2023/03/02

No. : 7768

وحدة الصف والاتفاق مع بغداد

فرصة ذهبية يجب اغتنامها لمصلحة الشعب

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الرئيس بافل: هناك فرصة ذهبية يجب اغتنامها بوحدة الصف
- مناقشات بناءة باتجاه تطوير العراق وإقليم كوردستان
- هدف الاتحاد الوطني هو اجراء انتخابات شفافة ونزيهة
- الرئيس بافل جلال طالباني: يجب ان يكون الدستور اساساً لمعالجة المشاكل
- الرئيس بافل جلال طالباني للأدباء والكتاب: سنكون دوما عونا وسندا لكم
- الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي ..اتفاق على 4 نقاط بشأن الانتخابات
- غوتيرش يجدد دعم المجتمع الدولي للعراق على كافة الصعد
- رئيس الجمهورية :للحكومة برنامج طموح لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين
- رئيس الجمهورية يشارك في قمة مجموعة الاتصال لحركة عدم الانحياز
- السيدة الأولى تهنئ بمناسبة عيد المعلم

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- العراق المستقر ومبدأ تيتو
- الفقر والصراعات يدفعان أطفال العراق إلى «نار العمالة»
- الأبعاد الستراتيجية لإنجاح السياسة الخارجية والدبلوماسية العراقية

المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

- حسني محلي: إردوغان في وضع لا يحسد عليه.. أمران أحلاهما مر
- أزمة داخل «طاولة الستة» قبل اجتماع لتحديد مرشح للرئاسة

المـــرصد الايراني

- طهران: العراق ابلغنا ان واشنطن على استعداد لتكميل الإتفاقية
- كمال خرازي: إيران مستعدة للعودة إلى التزامات الاتفاق النووي
- بوريل: لا بديل عن الاتفاق لمنع "إيران نووية"

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- د. محمد عاكف جمال : الأمن النووي... قلق عالمي دائم
- والتر راسل ميد: احتمال حرب شرق أوسطية مرتفع جداً.. ما العمل؟
- عوض بن سعيد باقوير: المبادرة الصينية والحرب في أوكرانيا

الرئيس بافل جلال طالباني:

هناك فرصة ذهبية يجب اغتنامها لمصلحة الشعب بوحدة الصف والاتفاق مع بغداد

*المرصد

خلال مشاركته في منتدى أربيل السنوي الثاني «نقاط التحول ومستقبل الشرق الأوسط»، في يومه الاول يوم الأربعاء ٢٠٢٣/٣/١،اكد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني «ان الاتحاد الوطني مستعد ان يقدم التنازلات عن حقوقه من اجل مصالح المواطنين في الاقليم وإنهاء المشاكل السياسية والاقتصادية، وان ابوابنا مفتوحة للحوار والاجتماع مع الحزب الديمقراطي والاحزاب السياسية الكوردستانية للوصول الى تفاهمات واتفاقات مشتركة حول كافة القضايا والمسائل العالقة التي تحول دون تقديم الخدمات الى المواطنين وإنهاء التفرد واحتكار السلطة والتمييز بين المناطق في تقديم الخدمات».

واضاف الرئيس بافل :»ان المنطقة تمر باوضاع سياسية وامنية واقتصادية حساسة والتي تتطلب منا ان نوحد صفوفنا وننهي خلافاتنا السياسية للحفاظ على اقليم كوردستان ومكتسباته التاريخية»، مؤكدا «ان هناك فرصة ذهبية يجب استغلالها لمصلحة الشعب الكوردي عن طريق توحيد الرؤى والاجتماع ضمن خيمة كوردستانية موحدة والاتفاق مع بغداد فيما يخص النفط والغاز».

وحول ملف الانتخابات في كوردستان اكد الرئيس بافل طالباني: «ان الاتحاد الوطني يؤمن بالديمقراطية واجراء انتخابات في اقرب وقت ممكن، وقدمنا مبادرة الى الحزب الديمقراطي حول تعديل قانون الانتخابات وتفاصيلها وقد اجتمع وفدا الحزبين واتفقا على مجموعة نقاط وبقيت مسائل اخرى للمفاوضات» ودعا الى «ضرورة ان يكون للمكونات تمثيل حقيقي وعدم السماح لاي طرف باتخاذ القرار نيابة عنهم».

مشاكل بسيطة

وقال الرئيس بافل :المشاكل مع الحزب الديمقراطي مشاكل بسيطة ونحن في الاتحاد الوطني ابوابنا مفتوحة للحوار، نحن نقدم المبادرات من اجل الحوار والحل ومستعدون للحوار في اي مكان وزمان ومع اي كان من اجل حل يصب في خدمة الشعب.

واكد ان هناك انطباع بان الاتحاد الوطني راض عن هذا الوضع، بالعكس فان الاتحاد الوطني مستاء من هذا الوضع، فالشعب هو المتضرر وليس الاحزاب.

واضاف: سكان منطقتنا لا يستلمون الرواتب ومستشفياتنا لا تتلقى الادوية، انها قواتنا التي تمت قطع رواتبها ،تم ايقاف جميع المشاريع في منطقتنا، وهنا نقول هل من المعقول ان نرضى بذلك؟ لا أحد.

واكد: علينا ان ننشغل بمسائل اهم واستراتيجية، فهذه المشاكل الحالية بسيطة وبالامكان حلها بخمسة دقائق، بامكاننا الحديث عن مآخذنا حتى المساء ونقول هذا ما حدث مع فريقنا في الحكومة ومنطقتنا ومع مؤيدينا واعضائنا ومع قواتنا ونقول للحاضرين ماذا كان رد فعل الاتحاد الوطني حيال ذلك؟ لاشيء يقومون بتحريك القوة ضد نائب رئيس الحكومة، ماذا كان ردنا ؟ لاشيء.

يثيرون مسائل ومشاكل في منطقتنا ويتدخلون في سياسة حزبنا في عقر دارنا، ماذا فعلنا؟ لم نفعل شيئا، لكننا قلنا ان هذا الوضع ليس جيدا بهذا الشكل ولن يستمر الى الابد ونحن لسنا مستعدين لحضور اجتماعات الحكومة لحين التوصل الى التفاهم بيننا حول جميع المسائل.

مستعدون ان نخطو باتجاه الحل

وقال:نحن لم نصدر اي رد فعل لاننا نفكر بشكل واع ومسؤول، نحن همنا الاهم مواطنينا والمعلمين وائمة المساجد والعلماء الدينيين وبيشمركتنا وشهدائنا المعاقين، نحن مدينون لهذا الشعب ولاينبغي ان نسمح لهذه الاشياء البسيطة ان يؤثر على الاوضاع سلبا، فالاحزاب لن يعاني، بل المواطنون هم سيعانون ويتضررون وبذلك نغدر بحقهم، نحن مستعدون ان نخطو باتجاه الحل ونرجو عدم افتعال مشكلة بعد كل اجتماع يهدف للحل ليعود بنا الى المربع الاول.

اثبتنا تمسكنا باجراء الانتخابات

وعما اذا كانت المحاولات للتوصل الى اتفاق مع الديمقراطي وصلت الى نقطة اللا حل وماذا عن اتفاق مؤسستي الجانبين للانتخابات قال الرئيس بافل :اجتماع مؤسستي الحزبين كان بمبادرتنا نحن وقد اتصل الاخ رفعت عبدالله بالاخوة في البارتي، نحن رأينا ان الحوار فيما يتعلق بالانتخابات امر سهل واقترحنا ان نتحاور حولها كبداية، للاسف الشديد هنالك مسألة ليس لها نظير في العالم المتحضر، فمثلا عند بروز مشكلة حول شيء بسيط، يتوقف جميع الاشياء (الحوار والتفاهم ومهام الحكومة)، وهذا ليس امر جيد ولا يساعد في الحل.

انطلاقا من هذه الحقائق رأينا انه من المهم ان نتحاور ونتفق حول مسألة الانتخابات ومن ثم نأتي على بقية المشاكل.

وقال: ان الصراع التنافسي للانتخابات بين الاحزاب امر طبيعي ولكن عند استخدام مؤسسات الدولة للقضاء على طرف والاساءة اليه او اضعافه ، فهذا امر غير طبيعي ويمنع العمل المشترك لتحقيق الاهداف الستراتيجية.

نحن لا نعتقد ان الانتخابات ستحل كافة مشاكلنا ولكن ما نسمعه بما يريد البعض داخل البارتى ان يمارسوه في الانتخابات،اعتقد ستصبح مشكلة للانتخابات وقد يؤدي الى عدم اجراء الانتخابات اصلا .

لكن اذا اتفقنا بروح اخوية على القوانين المتعلقة بالانتخابات ونزاهتها فنحن نود اجراءها بأسرع وقت ونحن متفائلون بنتائج الانتخابات وقد اثبتنا تمسكنا باجراء الانتخابات بدليل مطالبتنا للديمقراطي بالحوار حول الانتخابات.

لسنا ضد كوتا الاقليات

واكد وجود خطأ في التعاطي مع مسألة كوتا الاقليات، :»نحن لسنا ضد كوتا الاقليات، نحن نريد للاقليات ان يكون لديهم ممثليهم حقيقيين، لذلك يجب ان نستمع اليهم والى ما يريدونه».

قوباد اثبت انه رجل دولة ووطني كوردي

وحول عدم مشاركة نائب رئيس حكومة الاقليم ووزراء الاتحاد الوطني في اجتماعات الحكومة، قال الرئيس بافل :»بحكم علاقتي مع قوباد، اود ان اوضح، في الحرب ضد داعش وقف قوباد ضد حزبه، وعندما تنظر الى اجتماع الحكومة آنذاك، لم يكن باستطاعتك تمييز الاتحاد عن البارتي او التغير عن الاتحاد، قوباد حارب ابن عمه من اجل هذه الحكومة ودفع ثمنا سياسيا لذلك، ولكنه لم يندم على ذلك لانه كان يدرك انه على حق وان يكون هناك فاصل بين الحزب والحكومة، قوباد اثبت انه رجل دولة ووطني كوردي ويريد تطوير الحكومة ونجاحها، لكننا يجب ان نسأل لماذا هو الآن غير مستعد لحضور هذه الاجتماعات؟

مثلا يقولون ان كاك مسعود بطل حرب داعش وكان نيجيرفان ذلك الرئيس الذي انقذ حكومتنا لكنهم يقولون ان كاك قوباد ذلك الشخص الذي فرض قطع الرواتب وتأخيرها و...الخ، لكن قوباد لم يتذمر من هذه المزاعم، لذلك يعني هنالك مشكلة ادت الى مقاطعته لاجتماعات الحكومة، والغريب انه لم يتصل أحد به لمعرفة عزوفه هذا».

المشكلة ليست مع البارتي

واضاف :»هناك من يقول بوجود مشاكل بين الاتحاد الوطني والبارتي، هذا ليس صحيحا، ليس لدينا مشكلة مع البارتي، بل مع جزء من الحكومة، يجب ان نسأل انفسنا هل هذا طبيعي ان ينسحب جماعة العدل (كومةل) والاتحاد الاسلامي من البرلمان مع شخصيات اخرى؟ هل هذا نحن فقط، المشكلة لا تتحملها فقط البارتي والاتحاد، بل نحن جميعا مسؤولون عنها، لذلك نقول فلنعمل معا لحل هذه المشاكل ولكن للاسف هناك جهة تزعم: نحن ليس لدينا مشكلة حتى نحلها».

مشكلتنا الاساسية تتعلق بخدمة المواطنين

واضاف :»مشاكلنا السياسية ضئيلة وبسيطة، نحن لدينا مشكلة تتعلق بخدمة المواطنين، لانريد التعامل مع المواطنين بازدواجية وتمييز، انظروا الى المشاريع والعمران في اربيل، لكن بالمقابل انظروا الى السليمانية تجدون الفرق والتمييز».

مستعدون للتنازل عن حقوقنا كحزب من اجل شعبنا

واكد :»مقابل خطوة منهم نحن نخطو ١٠ خطوات لكنك تتعمد عدم زيارة هذه المنطقة وتعاقبتهم، فكيف تريد ان يعترفوا بك؟، نحن كنا ولانزال مستعدون للتنازل عن حقوقنا كحزب من اجل شعبنا مثلما نطالب بتوحيد خطابنا وستراتيجيتنا في العاصمة بغداد والنجف والبصرة».

واوضح :»سيتم حل هذه المشاكل آنفا او لاحقا والكل يعلم ذلك فلماذا لا نقوم بحلها الآن قبل الغد او قبل ان يأتي اجنبي يدفعنا للتفاهم والاتفاق، نحن مستعدون للحوار اذا كان يؤدي الى اتفاق جدي، مشكلتنا هي عندما نجتمع بهدف الاتفاق، يقوم الطرف الآخر بتفعيل مشكلة وتؤدي الى عرقلة الاجتماع القادم».

تهريب الدولار الى تركيا

وفيما يتعلق بتهريب الدولار الى السليمانية قال الرئيس بافل :»كانوا يهربون الدولار من كركوك الى السليمانية وهناك الى اربيل وهناك يتم تهريبها الى تركيا لتوزع هناك، وهنالك اجراءات رادعة فيما يخص ذلك».

ضرورة وضع سياسة موحدة فيما يتعلق بالغاز

وفيما يتعلق بمسألة النفط والغاز اكد ضرورة وضع سياسة موحدة فيما يتعلق بالغاز والاتفاق مع العاصمة بغداد.

وقال الرئيس بافل :»لدينا اصدقاء كثر في العاصمة بغداد ومطالبهم بسيطة وليست عويصة، يقولون ما في البصرة من الثروة النفطية يضاهي ضعف ثروة كردستان الف مرة، فلماذا لا نتشارك معا، لكن هذا الطرف يأبى ذلك وهذا موضع شك حقيقي وامر لا يعقل».

وقال ان تجاهل القرارات القضائية لا يساعد في الحل، علينا ان نتفاهم ونتفق على صيغة للاتفاق مع بغداد.

مهامنا تجاه الاجزاء الاخرى

واكد الرئيس بافل :»ضمن الستراتيجيات التي علينا العمل بها هو ما يتعلق باخوتنا الكرد في الاجزاء الاخرى في روجافا ونعمل لاحياء مسيرة السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني كما كان يفعل مام جلال/ فلنعمل من اجل احلال السلم والاستقرار في منطقتنا وبدلا من رفع اعلام الحزب نرفع راية الكورديتي».

حضور مستمر في العاصمة بغداد

وقال الرئيس بافل :»انه يزور العاصمة بغداد كثيرا ويفتخر بهذا الحضور هناك لاسباب اولا اننا بامكاننا خدمة كردستان وشعبنا من بغداد، ثانيا حقيقة هناك نلتمس الحالة المؤسساتية في بغداد، فالوزير يملك صلاحية الوزير الحقيقي هناك والقضاء هناك قضاء حقيقي ولا يتدخل رئيس الوزراء في صلاحيات ومهام الوزراء، لكننا لا نستطيع توجيه هذا السؤال لوزرائنا سواء ما يتعلق بالسيد قوباد او السيد مسرور».

لاعلم لنا بمحادثات وفد الاقليم

وفيما يخص التقارب بين وفد الاقليم وبغداد، قال الرئيس بافل :»لا استطيع ان اعلق على ذلك فالاتحاد الوطني ليس مطلعا على هذه الاجتماعات والمحادثات، فقط علينا ان ندعو لهم بالنجاح والاتفاق وابداء استعدادنا للمساعدة والمساهمة والدعم اذا احتاجوا لنا».

توحيد قوات البيشمركة

وفيما يخص توحيد قوات البيشمركة والقوات الامنية، قال الرئيس بافل :»سأتحدث لكم عن مثال، قوات مكافحة الارهاب (CTG) قامت في هذا العام بـ(٤٣٢) عملية عسكرية ضد الارهاب مع قوات التحالف ومكافحة الارهاب الاتحادية، في المقابل القوة الاخرى اجرت حوالي (٤٠) عملية عسكرية، وفي الصباح عندما يستيقظ احدهم من النوم يقوم بقطع رواتبهم، بأي حق يقوم بذلك، هل هكذا يتم تعبيد الطرق لتوحيد

قواتنا؟

نحن المبادرون والمساندون لتوحيد هذه القوات ولكننا نريد ان يتم بالتوازن والعدالة، نحن نستغرب ان يكون لحزبين جهازين للاستخبارات (باراستن - زانياري)، نحن مستعدون للتوحيد،والاخوة الاجانب يريدون مساعدتنا لكن مستاؤون منا، هل تعلم ان الامريكيين ابلغونا بانهم يحاولون معنا منذ (٣٠) عاما ولم يعد بامكانهم الاستمرار، نحن لدينا فرصة ذهبية لتوحيد ستراتيجيتنا وصفوفنا والاتفاق مع بغداد فيما يخص النفط والغاز ونكسب ثقة الدول الاجانب مرة اخرى، نحن في تراجع تام من مسائل حقوق الانسان وقمع الحريات الى غيرها من المسائل وهذا ليس رأيي الشخصي بل هذا ما يقوله اصدقاؤنا الاجانب خاصة الامريكيين والبريطانيين والفرنسيين، يجب علينا ان نحترم مؤسساتنا بشكل جدي وليس ظاهريا».

علاقات جيدة

وعن علاقات الاتحاد الوطني الكردستاني الداخلية والخارجية، قال الرئيس بافل :»لم يكن علاقات الاتحاد الوطني مع بلدان الجوار جيدا من قبل كما هي الآن وكذلك مع الاحزاب الكردستانية وايضا العراقية ومن هذا المنطلق نعلن استعدادنا لكل ما يصبو الى وحدة صف الاحزاب، ليس من اجل احزابنا بل من اجل شعبنا، وكما قلت اننا نستطيع ان نخدم شعبنا من بغداد بصورة افضل».

الاتحاد الوطني لن يتخلى عن كركوك

وحول موضوع كركوك والمناطق الكوردستانية اشار الرئيس بافل جلال طالباني «ان الاتحاد الوطني لن يتخلى عن كركوك ويؤكد دوما على تطبيع اوضاع مناطق المادة ١٤٠ في جميع اجتماعاته مع القوى والاطراف السياسية العراقية»، مشددا بالقول: «ان مسألة كركوك قضية ستراتيجية لايمكن التنازل عنها، داعيا الحزب الديمقراطي الى دعم جهود الاتحاد الوطني حول هذا الملف وتحمل المسؤولية التاريخية لترسيخ حقوق الكورد في كركوك والمناطق الكوردستانية، والكف عن المصالح الحزبية ازاء هذه القضية المهمة».

واوضح بافل طالباني: «تكلمنا في بغداد عن إحياء المادة ١٤٠ ونحاول في كل الاجتماعات الحديث عن كركوك ونريد ان يدعمونا الاخوان في الديمقراطي الكوردستاني بذلك».

وقال «لم تكن هنالك أي جلسة في بغداد بدون التكلم عن كركوك، ولن تتنازل عن كركوك واهلنا في كركوك».

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل طالباني، اوضح أن «مام جلال قال ان مسألة كركوك عملية جراحية»، مردفا انه «اذا عملنا سوية ستكون لدينا نتيجة افضل بدلاً من ان يعمل الاتحاد الوطني الكوردستاني وحده والحزب الديمقراطي الكوردستاني وحده».

واعترف ان نسبة العمل المشترك بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي في بغداد فيما يخص مسالة كركوك للاسف هي صفر.

مناقشات بناءة باتجاه تطوير العراق وإقليم كوردستان

شارك بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٣/١ على شرف دولة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني في اجتماع مهم للشخصيات والأطراف السياسية مع أنتونيو غوتريس الأمين العام للأمم المتحدة.

وتمت خلال اللقاء الذي جرى في بغداد مناقشة بناءة باتجاه تطوير العراق وإقليم كوردستان وشدد الاجتماع على إنجاح المساعي الوطنية من أجل حماية حقوق جميع مكونات الشعب العراقي وتقديم المزيد من الخدمات في البلاد.

وشكر الرئيس بافل جلال طالباني دولة رئيس الوزراء على الدعوة وتنظيم اللقاء كما عبر عن تقديره للدور الإيجابي لأنتونيو غوتريس في التنسيق وتعاون الأمم المتحدة في العراق وإقليم كوردستان، آملاً استمرارهم في جهودهم وخطواتهم في سبيل تقدم البلاد.

وأكد الرئيس بافل جلال طالباني خلال كلمته استمرار التنسيق وتواصل القوى والأطراف السياسية خدمة للمواطنين واستقرار البلاد.

هدف الاتحاد الوطني هو اجراء انتخابات شفافة ونزيهة

اجتمع بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٣/١ في اربيل، مع اللورد طارق احمد وزير الدولة في المملكة المتحدة لشؤون الشرق الاوسط وافريقيا وجنوب آسيا والأمم المتحدة، وبحثا آخر المستجدات السياسية في كوردستان والعراق.

وجرى خلال الاجتماع الذي حضره قوباد طالباني ودابان شدلة نائب مسؤول دائرة العلاقات الخارجية للاقليم، بحث المشاكل الداخلية للاقليم وتم االتأكيد على ضرورة حل المشكلات عن طريق الحوار المفتوح بين الاطراف السياسية.

وحول ملف الانتخابات، اشار رئيس الاتحاد الوطني الى مبادرته الاخيرة لمعالجة المعوقات التي تقف امام اجراء الانتخابات وقال: «لايمكن تأخير الانتخابات تحت اية حجة، حيث ان هدف الاتحاد الوطني هو اجراء انتخابات شفافة ونزيهة تحفظ الحقوق الحقيقية لجميع المكونات».

واشار الرئيس بافل جلال طالباني الى العلاقة بين الاقليم وبغداد واكد «ان الطريق الوحيد لنيل حقوق المواطنين هو التوصل الى اتفاق الاساسي حول المشاكل العالقة التي ارهقت كاهل المواطنين».

كما بحث الاجتماع عملية الاصلاح في وزارة البيشمركة وخطواتها، وقال الرئيس بافل حول هذا الملف: «نشكر جهود التحالف في دعم العملية ومواصلة التنسيق والمساعدات، وقد اوصينا الاطراف المعنية بتقديم التسهيلات في سبيل تنفيذ جميع خطوات العملية لتكون لنا قوات بيشمركة اكثر رصانة وقدرة».

الرئيس بافل جلال طالباني: يجب ان يكون الدستور اساساً لمعالجة المشاكل

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في دباشان يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٢/٢٨، السيد ريان الكلداني الامين العام لحركة بابليون.

وناقش الجانبان خلال اللقاء، آخر المستجدات السياسية في العراق واقليم كوردستان، واكدا ضرورة التنسيق والعمل المشترك من اجل انجاح العملية السياسية في البلاد.

واشار الرئيس بافل جلال طالباني الى اهمية استمرار الحوارات لمعالجة المشاكل والعمل من اجل ازدهار البلاد في جميع القطاعات المختلفة، وقال: يجب ان يكون الدستور اساساً لمعالجة المشاكل، وان نعمل جميعاً باتجاه تجاوز العراقيل، مؤكداً ان توفير حياة اكثر استقرار لمواطنينا من مسؤولياتنا القومية والتاريخية.

وحول ملف الانتخابات في اقليم كوردستان وحماية حقوق المكونات، اكد الجانبان ضرورة ان يكون للمكونات تمثيل حقيقي وعدم السماح لاي طرف باتخاذ القرار نيابة عنهم.

الرئيس بافل جلال طالباني للأدباء والكتاب: سنكون دوما عونا وسندا لكم

اجتمع بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٢/٢٨ في دباشان، مع جمع من الكتاب والأدباء في اقليم كوردستان.

وخلال الاجتماع الذي حضره شالاو كوسرت رسول وستران عبدالله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، تم التباحث حول وضع الثقافة والأدباء والكتاب، حرية التعبير، وتوسيع مديات الحرية، كما طرحت مقترحات هامة.

وقد تطرق الرئيس بافل جلال طالباني الى دور ومكانة الكتاب الكورد في المراحل المختلفة من تاريخ الكورد وجهودهم من أجل تنمية وتطوير المجتمع، وقال: «الكورد أصحاب ميراث ثقافي وأدبي عظيم، ولنا تاريخ ناصع في هذا المجال. كما ان للكتاب الكورد ونتاجاتهم أصداء على مستوى العالم، وهذا مبعث فخرنا».

وأضاف: «كان للأدباء والكتاب دور مهم في الأيام العصيبة للنضال، كما لهم الآن تأثير فاعل في المجتمع، لذا فإن الاتحاد الوطني الكوردستاني لن ينسى جهودكم وسيكون عونا وسندا لكم بافتخار».

وفيما يتعلق بمسألة حرية التعبير وتحديد جهود الكتاب والأدباء في اقليم كوردستان، قال رئيس الاتحاد الوطني: «تاريخ الاتحاد الوطني زاخر بوجود العديد من الكتاب والأدبار البارزين الذين كانت لهم بصمات واضحة داخل الحزب وناضلوا بتفان في سبيل كوردستان، وفي الوقت نفسه كان الاتحاد الوطني مساندا وداعما للكتاب والأدباء، حيث وقفنا دوما مع تعزيز ركائز الديمقراطية والفكر الحر، وخير شاهد على ذلك جهود الرئيس مام جلال والسيدة هيرو إبراهيم أحمد في هذا المجال»، مضيفا «إن كان هناك محاولة في أية منطقة أخرى للتضييق على الحريات، فنحن لا نؤيدها وآمل ألا يتم تلطيخ صورة اقليمنا أكثر أمام المجتمع الدولي».

ودعا الرئيس بافل الكتاب أن يكونوا في خدمة الهموم العامة وتطوير نواحي الثقافة الكوردية، حيث قال: «كونوا نقادا أشداء للوضع الراهن وابدأوا من بافل جلال طالباني، فالكتابة مسؤولية وأنتم تقع على عاتقكم مسؤولية تاريخية عظيمة، فكونوا أقلاما صادقة ورصينة تجاه قرائكم».

وفيما يتعلق بالتنسيق وتعزيز العلاقة بين الكتاب في أجزاء كوردستان الأربعة، طالب الرئيس بافل جلال طالباني بتوسيع العلاقات وتوطيدها «وكونوا معا في خدمة الثقافة واللغة الكوردية العزيزة».

وبشأن ملاحظات ومقترحات الكتاب والأدباء بهدف تطوير المسار الأدبي وأوضاع الكتاب، فقد أصدر رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني قرارات هامة، وقال: «أنتم مبعث فخرنا نحن وشعب كوردستان كافة، لذا سنرد عمليا في المستقبل على جهودكم وكفاحكم ونعاهدكم أن نكون دوما داعمين لكم».

الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي .. اتفاق على 4 نقاط بشأن الانتخابات

بعد المبادرة التي أطلقها رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني قبل أيام للتوصل الى اتفاق بشأن انتخابات برلمان كوردستان، فقد اتفق الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكوردستاني على جملة مسائل متعلقة بإجراء انتخابات برلمان كوردستان، ومنها إجراؤها خلال العام الحالي.

جاء ذلك خلال اجتماع عقد اليوم الثلاثاء، بين مؤسسة الانتخابات في الاتحاد الوطني وقسم الانتخابات في الحزب الديمقراطي، في مدينة أربيل، ترأسه من جانب الاتحاد الوطني رزكار حاج حمه، مسؤول مؤسسة الانتخابات، ومن جانب الحزب الديمقراطي ريبوار يلدا، مسؤول قسم الانتخابات في الحزب.

وصدر عن الاجتماع بلاغ مشترك جاء فيه: «عقد يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٢/٢٨، في أربيل، اجتماع بين مؤسسة الانتخابات في الاتحاد الوطني الكوردستاني وقسم الانتخابات في الحزب الديمقراطي الكوردستاني، جرى فيه تبادل الآراء حول المسائل التي هي محل خلاف بين الجانبين.

ونتيجة المباحثات وتبادل الآراء، تم التوصل الى تفاهم مشترك حول أكثرية النقاط المتعلقة بتعديل قانون الانتخابات وتفعيل المفوضية العليا للنتخابات والاستفتاء».

وأضاف البلاغ: «بهدف التوصل الى الاتفاق النهائي، تقرر أن يعقد الجانبان إجتماعا آخر خلال الأيام المقبلة، للغرض نفسه»، مشيرا الى أنه «من أجل مراعاة آراء الأطراف السياسية الأخرى في اقليم كوردستان حول هذه الموضوع، تقرر أن يتلقى الجانبان بصورة مشتركة تلك الآراء والملاحظات».

هذا وخلال مؤتمر صحفي عقد بعد الاجتماع، أعلن لقمان وردي عضو وفد الاتحاد الوطني ونائب رئيس كتلته في برلمان كوردستان، أنه «بعد مبادرة الرئيس بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، ومع وجود خلافات

بيننا حول العديد من المسائل الأخرى، ولكننا ارتأينا أن نجتمع حول موضوع تعديل قانون الانتخابات، لأن الانتخابات مسألة وطنية متعلقة بمصير اقليم كوردستان وجميع الأطراف السياسية».

وقال: «كان هناك توافق حول أكثرية النقاط وخاصة النقاط الآتية: ١- اجراءات الانتخابات بأربع دوائر انتخابية.. ٢- اجراء الانتخابات بدوائر نصف مفتوحة ونصف مغلقة.. ٣- تحديد عدد مقاعد الدوائر الانتخابية وفق احصاء وزارة التجارة الاتحادية.. ٤- التنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق للاستفادة من سجل الناخبين لديها»، مضيفا «ضمان حقوق المكونات من المسائل التي لنا توافق حولها ولكن لنا وجهات نظر متباينة بشأن مقاعد المكونات».

وأشار لقمان وردي الى أنه «لكون هذه المسألة متعلقة بجميع مواطني الاقليم، فقد تقرر إجراء مباحثات مع الأطراف الأخرى للتوصل الى اتفاق مشترك».

من جهته قال زانا ملا خالد رئيس كتلة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في برلمان كوردستان وعضو وفد الحزب في الاجتماع: «بغية إجراء الانتخابات في العام الحالي ٢٠٢٣، اتفق الجانبان على أن تمديد عمر البرلمان كان إجراء اضطراريا، وأن تجرى الانتخابات في الموعد المحدد»، مشيرا الى أنه «لحسن الحظ توصلنا الى اتفاق وتفاهم مشترك حول أكثرية النقاط التي كان هناك خلاف بيننا حولها».

وأضاف رئيس كتلة الحزب الديمقراطي: «هناك نقاط قليلة متبقية سنبحثها في اجتماع آخر سيعقد خلال الايام المقبلة، بعد أخذ آراء وملاحظات الأطراف السياسية الأخرى في اقليم كوردستان».

الى ذلك، قال لطيف نيرويي مسؤول بورد التنسيق والمتابعة في مكتب انتخابات الاتحاد الوطني الكوردستاني لـPUKMEDIA: ان اجتماع مكتب انتخابات الاتحاد الوطني مع قسم انتخابات الحزب الديمقراطي ناقش موضوع الانتخابات.

واوضح: ان هذا الاجتماع جاء بعد المبادرة التي أعلنها الرئيس بافل جلال طالباني خلال اجتماع المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكورستاني الذي عقد بحضور الدكتورة ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان.

قوباد طالباني: لايجوز تأخير الانتخابات أكثر من ذلك

الى ذلك اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان، مع محمد مولود ياقوت القنصل التركي العام في إقليم كوردستان، وبحثا آخر المتغيرات السياسية.

في بداية الاجتماع، قدم قوباد طالباني تعازيه ومواساته للقنصل التركي إثر فاجعة الزلزال الأخير الذي ضرب عدداً من المدن التركية، وبحث الجانبان آخر المستجدات والمتغيرات السياسية في إقليم كوردستان والعلاقات بين إربيل وبغداد.

وحول الاوضاع الداخلية في اقليم كوردستان، أشار نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان، إلى أنه ليس خافياً على احد بأنه هناك مشاكل سياسية انعكست سلبا على الاوضاع في إقليم كوردستان.

وحول ملف الانتخابات، اشار قوباد طالباني الى الاجتماع المشترك الذي عقد اليوم بين فريقي الانتخابات في الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي جاء بمبادرة طرحها الرئيس بافل جلال طالباني، وقال: لايجوز تاخير الانتخابات اكثر من ذلك ويجب الاستعداد لاجراء انتخابات نزيهة ومراعاة حقوق جميع المكونات.

PUKmedia

غوتيرش يجدد دعم المجتمع الدولي للعراق على كافة الصعد

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ١ آذار ٢٠٢٣ في قصر بغداد، الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيرش والوفد المرافق له، والذي ضم وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام السيدة روزماري دي كارلو، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيدة جينين بلاسخارت.

وبحث فخامة الرئيس والأمين العام، خلال اللقاء، الجهود المتحققة لترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد، وآليات عمل بعثة الأمم المتحدة في العراق، والدور الذي تضطلع به إلى جنب الجهود الوطنية ودور المنظمات والدول الصديقة في دعم النازحين والمهجرين، حيث أكّد رئيس الجمهورية تطلّع العراق إلى دعم المجتمع الدولي والتعاون والعمل المشترك للاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية للعوائل النازحة.

وأضاف فخامته أن هناك آلاف العوائل النازحة تعيش أوضاعا مأساوية ومعقدة جدا ونأمل بالتعاون مع الأمم المتحدة لحسم هذا الملف الإنساني بعودة النازحين إلى مناطق سكناهم وإعادة إعمار مدينة سنجار طبقا لاتفاقية سنجار.

وفي جانب آخر أشار السيد الرئيس إلى أن العراق يعد من أكثر البلدان تأثرا بالتغيرات المناخية حيث يعاني من شحة المياه والجفاف والتصحر مما انعكس سلبا على أوجه الحياة المختلفة، مشيرا إلى أن العراق يسعى للحصول على حصة مائية عادلة.

وفي هذا السياق، أعرب رئيس الجمهورية عن شكره وتقديره للأمين العام للأمم المتحدة على دعوته للحضور والمشاركة في مؤتمر المياه من أجل التنمية المستدامة، متمنيا للمؤتمر النجاح وأن يسهم في معالجة مشكلة شحة

المياه.

وتطرق فخامته إلى البرنامج الحكومي الطموح الذي يشمل ترسيخ الأمن والاستقرار، وكبح الفساد وإعادة إعمار البنى التحتية وتقديم أفضل الخدمات الضرورية للعراقيين، وخلق فرص استثمارية جيدة لتشغيل المعامل والمصانع وإيجاد فرص عمل جديدة، كما بين فخامته أن هناك جهودا مستمرة لإدامة الحوار بين الإقليم والحكومة الاتحادية، من أجل التفاهم ووضع الحلول الناجعة، وكذلك العمل على الاتفاق لإقرار قانون النفط والغاز.

من جهته، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن سعادته لزيارة العراق التي وصفها بالزيارة الأفضل، كما عبّر عن سروره بلقاء فخامة رئيس الجمهورية، مشيدا بما لمسه من حالة الاستقرار الأمني في البلاد والجهود التي يبذلها السيد الرئيس لتخفيف معاناة النازحين.

وأكد أن الأمم المتحدة تقف إلى جانب العراق وتدعم كل المساعي والجهود لحماية أمنه واستقراره، مشيرا إلى التزام المنظمة الدولية في تقديم الدعم للنازحين وإنهاء معاناتهم الإنسانية.

وعبّر السيد غوتيرش عن سعادته لمشاركة العراق في مؤتمر المياه في نيويورك، لافتا إلى أن الظروف في العراق قد تغيرت الآن نحو الأفضل، ومشيرا إلى أن «العراقيين متحدون وبوحدتهم وتعاونهم يحولون دون التدخلات الأجنبية».

وفي هذا السياق أكد دعم المنظمة الدولية للحكومة العراقية.

كما بحث الجانبان آخر المستجدات والتطورات السياسية والجهود المبذولة لتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، إضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك.

مباحثات مع رئيس الوزراء العراقي

هذا و استقبل رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، ، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش، الذي وصل إلى العاصمة بغداد مساء أمس، في زيارة رسمية.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين العراق والمنظمة الدولية، واستعراض آفاق التعاون في ملفات النازحين والدور الدولي المطلوب، ومواجهة تحديات المناخ والحاجة للمساعدة الدولية في هذا الملف، وكذلك جهود العراق في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة، ودوره الريادي في خفض التوترات بالمنطقة وضمان استقرارها.

وقدم السيد رئيس مجلس الوزراء شكره لبعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي)، وجهودها في مساعدة العراق بمراحل مختلفة. وأكد سيادته أن العراق تجاوز أزمته السياسية، وتركزت جهوده على التحديات الاقتصادية والبيئية، وقد وضعت الحكومة عدة أولويات لمواجهة تلك التحديات.

وبيّن سيادته أن انتصار العراق على عصابات داعش الإرهابية، حصل لتلاحم العراقيين وإيمانهم بالتعايش السلمي، ليصبح العراق اليوم مفتاحاً لحل الكثير من أزمات المنطقة، والقيام بدور إيجابي في تسوية الأزمات الإقليمية.

واستعرض سيادته خلال اللقاء، خطط الحكومة لتطوير قطاع الشباب واستثمار قدراتهم وإمكانياتهم، وسعيها لتنويع الاقتصاد، فضلاً عن انتهاجها مبدأ الشراكات الاقتصادية المتعددة في علاقاتها الخارجية.

من جانبه وصف الأمين العام للأمم المتحدة زيارته للعراق بالمميزة، وأكد دعم المجتمع الدولي للعراق في ملف

التحديات المناخية، وملف النازحين، مشيداً بأولويات الحكومة وتركيزها على ملف مكافحة الفساد وثمن قرارها لإعادة النازحين إلى مناطقهم، ووصفه بالقرار الشجاع والإيجابي.

وأكد السيد غوتيريش استعداد الأمم المتحدة لدعم حكومة العراق إزاء التحديات التي تواجهها، معرباً عن تفاؤله بما تقوم به الحكومة العراقية من جهود في جميع المجالات.

مباحثات مع رئيس مجلس النواب العراقي

الى ذلك أكد رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي، الأربعاء، على ضرورة إنهاء ملف النازحين بالعراق.وذكر المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب، في بيان ، أن «رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، استقبل الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش».

وأكد الحلبوسي بحسب البيان على «ضرورة إنهاء ملف النازحين بالعراق والذين يعيشون أوضاعاً صعبة»، داعياً إلى «مزيد من التعاون مع الأمم المتحدة لحسم هذا الملف الإنساني وعودتهم إلى مناطقهم».

وأضاف أن «مجلس النواب يدعم الحكومة بهذا الملف الذي أكد عليه برنامجها الحكومي»، مثمناً «جهود بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي)، وجهودها في مساعدة العراق لمواجهة التحديات».

من جانبه عبَّر الأمين العام للأمم المتحدة «عن سعادته لزيارة العراق»، معرباً «عن تضامنه مع مجلس النواب العراقي»، مؤكداً في الوقت نفسه «دعم المجتمع الدولي للعراق على كافة الصعد».

كما أشاد غوتيريش «بجهود بغداد ودورها خلال هذه الفترة لخفض التوترات بالمنطقة وضمان استقرارها»، مشيراً إلى «أهمية انعقاد مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي في بغداد وزيارة سوريا».

وجرى خلال اللقاء «بحث العلاقات الثنائية بين العراق والمنظمة الدولية، وتعزيز آفاق التعاون والمساعدة الدولية بملف النازحين، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والمساواة».

مباحثات مع وزير الخارجية العراقي

هذا و استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجيَّة فؤاد حسين، ، الأمين العام للأمم المُتحدة أنطونيو غوتيريش، في مبنى وزارة الخارجيَّة في بغداد. وذكر بيان للوزارة (١ آذار ٢٠٢٣)، أنه «رحب الوزير بالأمين العام والوفد المُرافق له، مُؤكِّدًا أهميَّة هذه الزيارة ودور الأمم المُتحدة وبعثة مُساعدة العراق (يونامي) في دعم العراق وإجراء الانتخابات الأخيرة وبناء الديمقراطيَّة».

واضاف البيان، «واستعرض الوزير أولويات برنامج الحكومة العراقيَّة في تقديم الخدمات وتشريع القوانين المهمة مثل قانون المُوازنة الإتحاديَّة وقانون النفط والغاز وتحقيق النمو والإستقرار الإقتصاديّ وأهميَّة البدء بمشاريع إقتصاديَّة تتعلق باستخراج الغاز الطبيعيّ وتوليد الطاقة الكهربائيَّة وتطوير الإقتصاد»، مُشيرًا إلى «وجود شراكة حقيقيَّة بين مُختلِف الأطراف السياسيَّة العراقيَّة والإتفاق على برنامج حكوميّ مدعوم من قبل البرلمان والأحزاب السياسيَّة لتحقيق أفضل الخدمات وبناء إقتصاد قويّ ضمن جداول زمنيَّة مُحددة».

وقدم الوزير شرحًا لدور العراق في المنطقة وجُهُود التنسيق المُشترَك مع دول المنطقة، وأهميَّة تحقيق الإستقرار

الأمنيّ في المنطقة بالنسبة للعراق، حيث كانت مُخرجات مُؤتمر بغداد ١ وبغداد ٢ مهمة من خلال جمع الفرقاء وتحقيق المصالحة والإستقرار، مُشيرًا لجُهُود العراق في التفاوض مع دول الجوار على أساس المصالح المُشترَكة، وفق البيان.

وتابع البيان، «من جانبه، رحب الأمين العام للأمم المُتحدة بالدور الذي يلعبه العراق بالمنطقة حاليًا، مُؤكّدًا عن سعادته بما لمسه من إستقرار أمنيّ وسياسيّ في العراق ودعمه المتواصل ضمن هذا الإطار ولتحقيق أفضل الخدمات لأبناء الشعب العراقيّ، حيث أنَّ أمن وإستقرار ورفاهيَّة العراق ينعكس إيجابيًا على الأمن الإقليميّ، مُشيدًا بجُهُود العراق في تحقيق السلام والإستقرار بين دول المنطقة».

وبحسب البيان؛ أكَّد الأمين العام على أستعداد الأمم المتحدة الكامل لتقديم الدعم والمشورة للعراق في مُختلِف المجالات، مُضيفًا؛ إنَّ زيارتيّ الحاليَّة للعراق تختلف عن الزيارات السابقة وأنا سعيد بما لمسته من تطور الوضع الحالي بشكل إيجابيّ، مُشيدًا بجُهُود الحكومة العراقيَّة في مُحاربة الفساد والقضاء على هذه الافة الخطيرة.

ترحيب بخطة السوداني

الى ذلك رحب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الأربعاء، بخطة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني بخلق الوظائف والارتقاء بواقع التعليم والصحة ومحاربة الفساد ووصفها بالمشجعة، فيما أشاد برعاية العراق للحوار الإقليمي لحل الأزمات في المنطقة.

وقال غوتيريش خلال مؤتمر صحفي في بغداد: إن «زيارتي للعراق زيارة تضامن وأمل بمستقبل العراق»، مبينا، أن» هنالك أملا بالتقدم في العراق في ظل وجود الحكومة الجديدة».

وأضاف، أن» الأمم المتحدة تدعم جهود الحكومة العراقية في تعزيز حقوق الإنسان وتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط»، مثنيا في الوقت ذاته على جهود حكومة العراق لإعادة مواطنيها من مخيم الهول وباعثاً رسالة من بغداد إلى الدول كافة بإعادة مواطنيها من المخيم.

ولفت إلى أن» محاربة الإرهاب أولوية في العراق ويجب معالجة الظروف الاقتصادية التي تغذيه لمنع عودته».

ورحب الأمين العام للأمم المتحدة» بخطة رئيس مجلس الوزراء التي وصفها بالمشجعة لخلق الوظائف والارتقاء بالتعليم والصحة ومحاربة الفساد»، مستدركا، أن» السوداني مصمم على معالجة تحديات التغير المناخي وندرة المياه».

وأكد غوتيريش» دعم خطط الحكومة لإعادة النازحين في العراق»، داعيا الى التنفيذ السريع لاتفاق سنجار خاصة بعد تحسن الوضع الأمني هناك.

وبين غوتيرش، أنه» سيزور أربيل وسيشجع حكومة إقليم كردستان على الحوار المنظم مع بغداد وخاصة بملف الموازنة ٢٠٢٣»، موضحا، أن» العراق دولة ذات سيادة ولا يحق للأمم المتحدة فرض أي حلول بشأن الحوار بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم».

وتابع» ندعم إقامة انتخابات برلمان كردستان لتحقيق الاستقرار السياسي في الإقليم ونتطلع كذلك لإجراء انتخابات مجالس المحافظات في العراق»، مبينا، أن» الأمم المتحدة داعمة لإقامتها».

وأعرب غوتيريش عن دعمه مبادرات الحكومة العراقية في مؤتمري بغداد ١ و٢، وإقامة النسخة الثالثة منه»، مشيداً كذلك برعاية العراق للحوار الإقليمي لحل أزمات المنطقة.

رئيس الجمهورية :للحكومة برنامج طموح لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٨ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البريطاني اللورد طارق أحمد والوفد المرافق له.

وأشار السيد الرئيس، خلال اللقاء، إلى العلاقات الوثيقة بين البلدين الصديقين، وضرورة تعزيزها وبما يسهم في توسيع حجم التعاون في مختلف المجالات خدمة للمصالح المشتركة للشعبين العراقي والبريطاني.

ولفت فخامته إلى المعاناة التي خلفها تنظيم داعش الإرهابي للعراقيين سيما المسيحيين والإيزيديين، مشيرا إلى أنه على تواصل مع المسيحيين، وهناك جهود تبذل مع المنظمات الدولية لإعادة إعمار مدينة سنجار وإنهاء ملف النازحين وتطبيق اتفاقية سنجار.

وذكر الرئيس أن الحكومة لديها برنامج طموح يشمل تقديم أفضل الخدمات للمواطنين حال إقرار الموازنة، معرباً عن التطلّع للاستفادة من الخبرات البريطانية في مجالات إعادة إعمار البنى التحتية، وتقديم الخدمات الضرورية ومواجهة تحديات البيئة والتغير المناخي وآثارهما السلبية على مجالات الحياة.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن علاقات العراق بدول الجوار جيدة وبنّاءة، مؤكدا أن العراق يدعم عودة سوريا إلى الجامعة العربية.

وأعرب الوزير عن أمله بأن يحضر فخامة رئيس الجمهورية مراسم احتفالات تتويج جلال الملك تشارلز الثالث ملك المملكة المتحدة واللقاء بجلالته، حيث أعرب رئيس الجمهورية عن تقديره واعتزازه بالدعوة الكريمة.

وجدد الوزير البريطاني دعم المملكة المتحدة للعراق في جهوده لتحقيق الأمن والاستقرار، والقيام بدوره المحوري في إرساء السلام إقليميا ودوليا، مؤكدا أهمية توطيد العلاقات الثنائية وتطوير التعاون بين البلدين.

رئيس الجمهورية يشارك في قمة مجموعة الاتصال لحركة عدم الانحياز

وصل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ١ آذار ٢٠٢٣، إلى أذربيجان للمشاركة في (اجتماع مجموعة الاتصال على مستوى القمة لحركة عدم الانحياز للتعافي لما بعد جائحة كورونا).

وكان في استقبال فخامته في مطار حيدر علييف في باكو النائب الأول لرئيس الوزراء الأذربيجاني الدكتور يعقوب عبدالله أوغلو أيوبوف وعدد من المسؤولين.

هذا والتقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ١ آذار ٢٠٢٣ في قصر زوغولبا الرئاسي في العاصمة الآذربيجانية باكو، فخامة الرئيس الآذري السيد إلهام علييف.

وخلال اللقاء، جرى بحث العلاقات الثنائية بين العراق وأذربيجان والاتفاق على ضرورة الارتقاء بها وتطويرها، حيث أكد السيد الرئيس أهمية توسيع آفاق التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والسياحية والطاقة وبما يخدم مصالح البلدين.

وأوضح فخامته أن العراق، وبعد تجاوزه لعديد من التحديات وتشكيل الحكومة، يعيش حالة من الاستقرار المتميز على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، مؤكداً الجهود لتبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية للاستثمارات فى إطار متكامل يهدف إلى تأهيل البنى التحتية في البلاد والنهوض بواقعها الاقتصادي بشكل عام، مشيراً إلى حجم الفرص الاستثمارية التي ستتحقق بعد إقرار الموازنة.

وأوضح السيد الرئيس إن العراق تغيّر نحو الأفضل وهو أحد مؤسسي الأمم المتحدة وعلاقاته الخارجية ممتازة وقد قام بوساطات مهمة على المستوى الإقليمي لتقريب وجهات النظر، مؤكداً جدية الحكومة الحالية في تحقيق استقرار شامل وبشهادة زوار البلاد الذين أشادوا بالتطور الأمني والاقتصادي الحالي، مشيراً إلى أن أغلب الدول العربية تتمنى أن يستعيد العراق دوره المحوري.

واشار رئيس الجمهورية إلى أهمية تشجيع رجال الأعمال للاستثمار، مطالباً برفع حظر التأشيرة عن العراقيين، كما عبر عن تمنياته بالنجاح لقمة حركة عدم الانحياز التي تستضيفها باكو.

من جانبه، عبر الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف عن شكره لفخامة الرئيس على قبوله الدعوة ومشاركته في القمة، مؤكداً أن زيارة فخامته تشكل فرصة لمناقشة تعزيز العلاقات الثنائية وتعضيدها بين البلدين على مستويات عدة، موضحاً دور حركة عدم الإنحياز وتأثيرها في العالم والخطط المستقبلية لإنشاء ممثلية لها في نيويورك.

وأكد الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، خلال اللقاء، حرص بلاده على توسيع رقعة التعاون والتنسيق مع العراق سيما في نواحي العمل والبناء والصناعات، مبيناً أن هناك فرصا لتوسيع العلاقات الاقتصادية بشكل أكبر وبما يحقق تطلعات الشعبين في التقدم والرفاه.

وأعرب الرئيس الآذري عن أمله بأن يتم اعتماد الشهادات الممنوحة للطلبة العراقيين الذين ينالون شهاداتهم من آذربيجان.

وحضر اللقاء وزير الصحة الدكتور صالح الحسناوي والقائم بأعمال السفارة العراقية في باكو السيد مكي المعموري.

السيدة الأولى تهنئ بمناسبة عيد المعلم

أدخلتم النور لعقولنا فكان الضوء قدوة الانتماء لإنسانية جمعتنا

بمناسبة عيد المعلم، عيد العلم والمعرفة والفكر المتجدد، نقدم التهاني والتبريكات للأسرة التربوية ولكل العاملين في سلك التعليم الذين رسموا خارطة الطرق المعبدة لتسير عليها الأجيال ببراعة العقل المنفتح بوعيه وحصانته الفكرية.

يبقى التعليم والتربية القويمة بألف خير، وهي ترفد ساحات العمل بالكفاءات والمهارات والعقول القادرة على إنجاز الأفضل دائما. وتبقى رسائل الأجيال تعبر عن الامتنان والعرفان لكل من ساهم بجعل شعلة التنوير متقدة دائما بالعلم والعقل المبدع.

نؤكد ضرورة أن تتحول اغلب مدارس العراق إلى أمكنة نموذجية وبخدمات صحية وبيئية وتعليمية متكاملة وتحظى بالرعاية المؤسساتية المميزة للمعلمين وللطلبة الذين نسعى جميعا لزرع التفاؤل والبسمة على وجوههم والأمل في أفكارهم بأن الغد سيحمل لهم الكثير من تحقيق المشاريع المدروسة بعناية تليق بهم.

تحية للمعلم في عيده، وكل عام والجميع بألف خير.

شاناز إبراهيم أحمد

رستم محمود

العراق المستقر و«مبدأ تيتو»

على الرغم من كل ما جرى، إلا أن الأشياء في العراق تسير كما كانت طوال السنوات الكثيرة الماضية: زيادة في نوعية الاقتصاد المركزي الريعي، مع هيمنة واضحة للميليشيات المسلحة على مختلف أشكال الحياة العامة، ومعها فساد هيكلي يُستحال تفكيكه، فائض يومي في مستويات الفقر والبطالة والعشوائيات والتضخم، وأشياء أخرى كثيرة من مثل تلك، ودائماً دون أي أفق.

يحدث ذلك، مع أن العراق شهد خلال الأعوام الماضية ثورة سلمية مدنية عارمة، شارك فيها ملايين المنخرطين، وامتدت لسنوات، وراح ضحيتها عشرات الآلاف من الضحايا. وبعدها جرت انتخابات عامة، افرزت

هزيمة واضحة لأركان السلطة السياسية التقليدية. لكن الأمور بقيت على ما هي عليه، وتمكنت البنية الهيكلية للنظام الحاكم للبلاد من إعادة تشكيل نفسها، ورجعت لتُستجمع أواصر السلطات التنفيذية والاقتصادية والتشريعية والأمنية في البلاد بيدها، وكأنها لم تكن يوماً صاحبة المسؤولية عن كل هذا الخراب العراقي.

من التناقض الهائل في هذه الثنائية، يبدو وكأنه ثمة ما هو أكثر جسارة وجبروتاً من أية إرادة ومسعى لتغيير هذه الأقدار العراقية. ثمة حتى ما يتجاوز بعض التحليلات والخطابات الثقافية والوطنية الرومانسية التي تتحدث وتصنف النظام ونُخب الحُكم العراقية «المهيمنة» على الدولة والمجتمع كجهة «احتلال اجنبية». إذ تبدو حسب هذه النزعات والتحليلات الرغائبية وكأنها كنظام ونخبة هيمنة غريبة عن البنية الاجتماعية الأعمق والتوازن المركزي لشكل الحياة السياسية في العراق.

لكن الوقائع العراقية تُشير بوضوح إلى أن ما يحدث في العراق هو أساساً نتيجة القدرة الدائمة والمثابرة لهؤلاء الفاعلين المركزيين «الشيعة» على ابتزاز المجتمع والمؤسسات داخل الدولة العراقية، بدعوى وجود «خطر داخلي»، يُمكن له أن يطيح بمنطق وجوهر «توازن القوة» بين الجماعات والجغرافيات العراقية، وتالياً امتلاك هؤلاء الحاكمين للقدرة على خلق مجموعة كبرى من الديناميكيات الأمنية والاقتصادية والسياسية، التي تأخذ صفة الطوارئ والاستثناء، لما تعتبره استجابة لذلك الخطر الداهم، وإن كانت تلك الإجراءات تعني فعلياً إعادة هيمنة هؤلاء على الكيان العراقي، وتجاوز أي تناقض أو مأساة أخرى قد تظهر، فهي تعتبر كل ما هو دون ذلك الأساس من حفظ «هيمنة الجماعة الكبرى» هو مجرد عارض عابر، يجب غض النظر عنه وتجاوزه في سبيل «القضية الأساسية».

المقصود بضرورة ضعف «الشيعة» لتحول العراق إلى كيان سياسي ذو سياق وقابلية لتجاوز معضلاته، لا يُقصد به أي مسعى لحرمانهم من السلطة أو تهميشهم من الحياة العامة والسياسية، بل على العكس تماماً. المقصود هو تحويلهم الى جماعة عراقية «عادية»

لحل تلك المعضلة، أو محاولة فهمها على الأقل، ربما يمكن استعارة مبدأ سياسي/عقائدي من الزعيم اليوغسلافي السابق جوزيف تيتو، الذي كان يرى إن «ضعف الصرب وصربيا» هو شرط جوهري لـ «وحدة وقوة يوغسلافيا»، وليس العكس.

> **الدولة اليوغسلافية تأسست في نفس السنوات التي تشكل فيها العراق**

فالدولة اليوغسلافية التي تأسست في نفس السنوات التي تشكل فيها العراق الحديث، عقب الحرب العالمية الأولى، ونتيجة لتوازناتها، كانت مطابقة للعراق أيضاً في جوهر أخر، بكونها كياناً مؤلفاً من تشكيلة من الأعراق والجغرافيات المتحدة فيما بينها، سياسياً ومناطقياً بشكل فيدرالي.

لكن شخصاً بتجربة وعمق الزعيم تيتو، خصوصاً بكونه منتمياً للعرقية الكرواتية، كان واعياً لموقع صربيا ودور الصرب ضمن هذه الدولة، كجماعة كبرى ودويلة مركزية ضمن هذا الكيان. فحسب تيتو، كان الصرب وحدهم يشكلون الجماعة القادرة على الإخلال بالتوازن السياسي والرمزي المضبوط بين مختلف الجماعات اليوغسلافية، وصربيا هي الدويلة الوحيدة

ضمن التشكيل اليوغسلافي القادرة على تفكيك العقد السياسي/الاتحادي الذي كان.

وبذا كان ضعفهما (الصرب وصربيا) شرطاً أولياً ودائماً لبقاء واستقرار الصيغة التوافقية اليوغسلافية، وتالياً قوة الدولة اليوغسلافية وقدرتها على تجاوز محنها، عبر حمايتها من النزعات والخطابات العرقية والمناطقية الرنانة، التي قد تُلغي أية آلية أو تطلعات أخرى ضمن المشهد الكلي في البلاد.

أثبتت مجريات التاريخ صحة استشراف تيتو، فما أن حاولت دويلة صربيا تشييد بنيان قوتها العسكرية والإيديولوجية الذاتية في أواخر الثمانينات، بزعامة القومي/العرقي ميلوسيفيتش، وألغت الحكم الذاتي لمنطقتي كوسوفو وفويفودينا، حتى اندلعت الحرب الأهلية اليوغسلافية، وتفكك الكيان عقب ذلك بفضل التدخل الدولي، بعد بحر كامل من الدماء.

ضمن هذا المنحى، فأن المقصود بضرورة ضعف «الشيعة» لتحول العراق إلى كيان سياسي ذو سياق وقابلية لتجاوز معضلاته، لا يُقصد به أي مسعى لحرمانهم من السلطة أو تهميشهم من الحياة العامة والسياسية، بل على العكس تماماً، المقصود هو تحويلهم الى جماعة عراقية «عادية»، مكافئة وموازية لباقي التكوينات الطائفية والعرقية والمناطقية العراقية الأخرى، لا تكتنز القوى السياسية المعبرة عنها أية تطلعات أبوية عن الكيان العراقي، وتالياً تسمح للعقد الدستوري والاجتماعي العراقي لأن يكون صحياً حينما يكون متوازناً في القوة بين مختلف الجهات. لكن أولاً أن يُخلي ذلك التوازن من الفضاء العام في العراق من أية مشاحنات وأشكال الريبة والحروب الباردة والاستعدادات المتبادلة، وتالياً أن يفسح المجال أمام اشكال أخرى من المبادلة والمنافسة بين الجماعات العراقية.

في المشهد العراقي، ثمة أمثلة لا تُحصى، حدثت كلها طوال السنوات الماضية، تُشير كل واحدة منها إلى رفض قوى الهيمنة المركزية المتكرر حدوث اشكال التوازن تلك. وإن كان رفض ذلك التوازن يجري على حساب السلام الاجتماعي والوئام الكياني العمومي الذي من المفترض أن يتحلى به العراق، كدولة ديمقراطية غنية الموارد المادية والبشرية. إذ لا تقبل قوى الهيمنة هذه إنشاء مجلس الاتحاد العراقي، الذي هو فرض دستوري، كغرفة تشريعية موازية وموازنة للبرلمان العراقي، تكون فيه مختلف الجماعات العراقية ممثلة بشكل متساو.

> **لا تقبل قوى الهيمنة إنشاء مجلس الاتحاد الذي هو فرض دستوري**

كذلك ترفض إقرار قانون لا مركزي للنفط والغاز وباقي الثروات، ليكون بمثابة أداة قوة وموازنة أخرى بين التكوينات العراقية. الأمر نفسه ينطبق على بنية الجيش والتشكيلات الأمنية والفصائل غير الدستورية. ففي كل مثال ثمة تلهف استثنائي لاكتناز القوة الذاتية، على حِساب إضعاف باقي الجماعات، وتالياً تحويل العراق إلى فضاء عمومي ترتاب فيه الجماعات الأهلية من بعضها البعض، وتالياً إخراجه من أي سياق قادر على تجاوز نفسه.

*مجلة «المجلة» اللندنية

الفقر والصراعات يدفعان أطفال العراق إلى «نار العمالة»

من الثامنة صباحاً حتى الخامسة مساءً، يتنقل حيدر كرار، البالغ ١٣ عاماً، بمكنسته لتنظيف أرضية مشغل نجارة يعمل فيه، بعدما حُرم من طفولة طبيعية في العراق، حيث أرغمت الحروب المتتالية الكثير من الأطفال على العمل لمواجهة الفقر.

يعمل حيدر مذ كان في الثامنة من العمر في ورشة النجارة التي يديرها عمه. ويقول: «طُردت من المدرسة بسبب شجار». وتابع هذا الطفل الذي بدا أكبر من عمره بكثير: «المدرسة رفضت عودتي»، ولذلك قرر والداه أن يبدأ العمل من أجل أن «أبني مستقبلي وأتزوج». وخلال استناده إلى كرسيّ خشبيّ، يقوم بمسح بقايا نثر الخشب عنه. يحمل حيدر مساند معدنية ثمّ يقوم بنقل ألواح كبيرة تكاد تكون ضعف حجمه.

خلال يوم عمله، يحقّ لهذا الطفل استراحة تستمر ساعة واحدة لتناول وجبة الغداء. ويتقاضى أسبوعياً نحو ٢٥ ألف دينار (أقل من عشرين دولاراً) لإعالة نفسه وشقيقته، بعدما أصبحا يعيشان في منزل عمٍّ آخر، بسبب خلافات عائلية أدت لانفصال والديه.

عمل الأطفال واقع ظاهر في العراق حيث تمكن رؤية الكثير منهم يعملون في ورش التصليح أو المقاهي ومحلات الحلاقة، فيما يبيع آخـرون المناديل على مفترقات الطرق. وعلى الرغم من ثروة العراق النفطية الهائلة، يعاني ثلث سكانه من الفقر، وفقاً للأمم المتحدة.

وشهد العراق حروباً وصراعاً طائفياً على مدى عقود، أعقبتها حرب ضد تنظيم «داعش»، أدت لنزوح أعداد كبيرة من سكانه. ورغم استقرار أوضاعه الأمنية اليوم، فإنه يعاني من تداعيات فساد يضرب غالبية مؤسساته وينهب المال العام فيما لم تنجح السياسات الحكومية بعد في درء هذه الآفة تماماً.

ويقول مسؤول شعبة مكافحة عمل الأطفال في

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المهندس حسن عبد الصاحب، لوكالة الصحافة الفرنسية، إن «عمالة الأطفال في زيادة مستمرة بسبب الحروب والصراعات والتهجير الذي حدث، خصوصاً في المحافظات التي تعرضت لغزو (داعش)». وأضاف أن هذه الظروف ساعدت على زيادة عمالة الأطفال، لأنه «أصبحت لدينا عائلات كثيرة من دون معيل فاضطرت الأم إلى ترك ابنها يعمل».

وذكّر عبد الصاحب بأن القانون العراقي يحظر عمل الأطفال دون سن ١٥ عاماً ويعاقب بغرامة مالية وبالسجن لفترة قد تتجاوز ستة أشهر، مَن يخرق هذا القانون.

وأشار المسؤول إلى أن المحافظة الأكثر تأثراً بهذه الظاهرة هي نينوى في الشمال، التي احتلها المتطرفون قبل تحريرها في عام ٢٠١٧، وتأتي بعدها «محافظات بغداد وكركوك وبابل».

> **القانون لا يكفي للحد من الظاهرة... والرعاية الاجتماعية محدودة**

وللحد من عمالة الأطفال، تقدم وزارة العمل حالياً راتب «رعاية اجتماعية» شهرياً لعدد كبير من العائلات الفقيرة، «يبلغ معدّله ١٢٥ ألف دينار أي (نحو ٨٣ دولاراً) لكل طفل»، وفق المسؤول. لكن يبقى هذا المورد محدوداً أمام متطلبات الحياة.

ويرى المتحدث باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) في العراق ميغيل ماتيوس، أن العوامل الرئيسية وراء تزايد عمالة الأطفال هي «الفقر» و«انعدام المساواة الاقتصادية». وأضاف: «يجب أن نضع تاريخ البلاد في الاعتبار، السنوات الأخيرة أحدثت بيئة دفعت الكثير من الأطفال إلى العمل»، مشيراً إلى أن المنظمة تعمل «مع الحكومة لبناء نظام حماية اجتماعية... يمكنه أن يساعد على انتشال هؤلاء الأطفال من الفقر».

وتابع أن منظمته «تساعد الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان (في شمال العراق) على تطوير برامج لبناء مهارات وتعليم الأطفال لتأخير دخولهم سوق العمل إلى أن يبلغوا ١٨ عاماً».

من جانبها، حذّرت لجنة الإنقاذ الدولية في تقرير نُشر أواخر عام ٢٠٢٢ من «انتشار مقلق» لعمالة الأطفال، خصوصاً في الموصل، المعقل السابق لتنظيم «داعش»، والتي لا تزال تعاني من ضعف في عملية إعادة البناء رغم مرور خمس سنوات على تحريرها.

وأكدت هذه المنظمة غير الحكومية أنه من خلال معلومات شملت ٤١١ أسرة إلى جانب ٢٦٥ طفلاً، تبين أن ٩٠ في المائة من الأسر التي شملتها الدراسة «لديها طفل أو أكثر» يعمل.

وأشار تقرير المنظمة إلى أن نحو ٧٥ في المائة من هؤلاء القاصرين لديهم «وظائف غير رسمية وخطرة (بينها) جمع القمامة أو الخردة المعدنية أو في البناء». ونبّه إلى أن ٨٥ في المائة من هؤلاء «لا يشعرون بأمان في العمل»، لدواعٍ بينها سوء المعاملة أو نقص معدات الوقاية.

في إحدى ورش العمل في بغداد، يقوم مهند جبار، البالغ من العمر ١٤ عاماً، بصناعة مصافي رمل تُستخدم للبناء في مقابل ١٠ آلاف دينار (نحو ٦ دولارات) في اليوم.

ويعمل هذا الطفل منذ كان في السابعة من العمر، كما هو حال شقيقه الأكبر، لمساعدة والديهما على تأمين متطلبات عائلتهم المؤلفة من سبعة أفراد.

ويقول هذا الطفل: «أتمنى أن أذهب إلى المدرسة لأصبح مهندساً»، لكنّ «أهلي يحتاجون إليّ».

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

د. أحمد عبد الرزاق شكارة:

الأبعاد الستراتيجية لإنجاح السياسة الخارجية والدبلوماسية العراقية

إن ما تمر به السياسة الخارجية والدبلوماسية العراقية من أحداث وتطورات حيوية ذات بعد إستراتيجي يغطي معطيات وتفاعلات متنوعة الابعاد والانعكاسات الامنية - السياسية – الاقتصادية – العلمية والثقافية وغيرها الامر الذي يتطلب من الباحثين والمطلعين والمتابعين للشأن العراقي أن يتبصروا بكافة التحديات والتداعيات

التي يفترض أن تقع ضمن رؤية موحدة شفافة للنظام السياسي يتم من خلالها رسم الخطوط العريضة والتفصيلية لطبيعة العلاقة المتبادلة بين العراق مع القوى الرئيسة في المحيطين الوطني والخارجي بهدف إيجاد مخارج لمشكلات قد تصل لحدود أزمات مزمنة لابد من احتوائها او على الاقل تخفيف حدتها للانتقال من مراحل الصراع أو التنافس إلى التعاون و التنسيق وصولا لمرحلة الشراكة مع القوى الفاعلة اقليميا وعالميا.

مسألة تستوجب تفعيل لدبلوماسية العراق في المحيطين الاقليمي والدولي من خلال إجراء عمليات تفاوض مهنية تمكن العراق والعراقيين من التوصل لنتائج إيجابية تعزز حقوق الانسان حرياته الاساسية معززة بالاكتفاء الذاتي من الماء والغذاء والسكن والحياة الكريمة تآصيلا للسيادة والكرامة الوطنية.

من هنا، ضرورة بلورة توجه إستراتيجي يحدد شروط ومعايير استراتيجية ترتقي بإداء من يتولى إدارة السياسة الخارجية ويمثل بحق الدبلوماسية العراقية. المقولة السليمة تؤكد بإن: «السياسة لاتكون لبيبة كيسة، متوقدة الذهن نيرة البصيرة، إلاحينما تحدد لنفسها غاية.

إن نهج الانتظار المستمر لما سوف تتمخض عنه الايام ليس بنهج سياسي صحيح إلاّ إذا كان الانتظار ضرورة لامناص منها، وسوف يحقق غرضا لايتحقق أبدا إلا بهذه الصورة». ترتيبا على ذلك لابد من رسم صورة واضحة تحدد عملية صناعة القرار السياسي عبر الخطوات التالية:

اولا:

تبني وتطبيق الاهداف الحيوية الستراتيجية للدولة، أما إذا فقدت بوصلة الالتزام بتحديد الاهداف الستراتيجية التي تؤكد سيادة العراق الوطنية فإننا نكون إزاء واقع بعيد عن مايعايشه شعبنا من أزمات مزمنة على راسها المحاصصة بكل اشكالها وتداعياتها الاليمة من فقر وبطالة وعوز ومرض وجهل إذ يفترض ان يكون للنظام السياسي دور واضح مؤثر في رسم وتنفيذ سياسة داخلية وخارجية تستند إلى دبلوماسية مستقلة نابعة عن إرادة سياسية فاعلة.

ترتيبا على ذلك، لابد أن تتخلص الدول من ما عرفه الاستاذ محمد مختار الزقزوقي في مقدمة كتاب الدبلوماسية للسير هارولد نيكولسون «سياسة الانسياب والانسياق مع التيار» التي فشلت في صياغة وبلورة «استراتيجية تربط بين أجزائها، أو تستند عليها في الخلف».

أي أن حالة الاندماج الوطني في ظل دولة مدنية لازالت تجابه رياح عاتية وموج شديد الوطئة نابع من ذهنية وسلوك أفراد و أحزاب فئوية طائفية او قومية تعكس جذورا قبلية، مذهبية، أو ايدولوجية مصلحية. ترتيبا على ذلك نرى فشلا ملموسا في بناء دولة المؤسسات الديمقراطية نظرا تف لإفتقادها للشفافية وللمحاسبة القانونية.

ضمن هذا التصور فإن استقلالية السياسة الخارجية والدبلوماسية العراقية في إطار «تحالف إدارة الدولة» يفترض أن تنطلق من الالتزام بهدف إستراتيجي لتحرر بلادنا من أية ضغوط أو إملاءات داخلية اوخارجية تستهدف إضعاف مؤسسات الدولة.

من هنا تأتي اولوية إطلاق حرب شرسة ضد الفساد السياسي – المالي والاقتصادي بإعتبارها أولوية تقتص قضائيا من حيتان الفساد وتسترد الاموال المنهوبة.

أموال الشعب التي تم تهريبها إلى الخارج واهدارها في الداخل (مايقارب ٣٥٠ مليار دولار خارج العراق + الاموال المنهوبة داخل البلاد تصل لأكثر من ٥٠٠ مليار دولار). الامر الذي ينقلنا إلى الخطوة الثانية في إطار الاستفادة من بناء دولة المؤسسات الحديثة مستندة إلى «بنك معلوماتي يتمتع بمصداقية» هدفه مواكبة متغيرات عصر التقنيات الرقمية والسايبرية الجديد دعما لإحداث «التغيير- الاصلاحي- الستراتيجي».

ثانيا:

أولوية الحصول على معلومات ذات مصداقية لإحداث التغييرات الاساسية المطلوبة في هيكلية الدولة تفعيلا لصناعة القرار السياسي الداخلي والخارجي مصحوبة بإداء دبلوماسي مهني يحقق للبلاد مصالحها الستراتيجية. مسألة تحتاج وبشكل مستدام لاستقطاب أبرز الكفاءات المهنية ليتم توظيفها تحقيقا لإهداف الدولة الستراتيجية على ثلاث صعد (الوطنية – الاقليمية والدولية).

من هنا ضرورة الركون إلى تحليلات معمقة يرسم صورتها أو أبعادها طاقم من المستشارين المخلصين للوطن يتميزون بالعمق المعرفي العلمي المتخصص لفهم ومعالجة تحديات كبرى مثل:

١. محاربة الفساد وآليات المطلوبة دوليا لمواجهته،

٢. دراسة معمقة للتأثيرات الجيوسياسية تطرح مقترحات إبداعية تؤسس لمناطق واعدة بيئيا نسيجها «احزمة

خضراء» تحمي البلاد والعباد من آفة الجفاف والتلوث البيئي وأخيرا جهود وطنية كبرى لمكافحة الجريمة المنظمة للقضاء على آفات مجتمعية من أمثلتها الاتجار والتعاطي بالمخدرات والبشر.

إن تأسيس هيئات استشارية وطنية تتكامل في ادوارها وعلاقاتها مع المحيطين الاقليمي والدولي ستمكن من وضع أجندة مناسبة لإولويات السياسة الخارجية والدبلوماسية العراقية تتيح للعراق الحفاظ على مصالحه الستراتيجية وتنميتها من خلال المشاركة الفاعلة في إدارة الشأن الخارجي بالتعاون والتنسيق مع قوى المجتمع الدولي بما يمثله من قوى ومنظمات دولية على رأسها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. الخطوة اللاحقة لتفعيل القرار السياسي تنبع من أهمية إنتاج الخيارات والبدائل الممكنة لإيجاد حلول ناجعة تحفظ وتنمي مصالح العراق الحيوية في زمن يتسم بالتعقيد والمخاطر وتراكم وتلاحق الازمات الستراتيجية.

ثالثا:

إن رسم خارطة مؤسسية للخيارات والبدائل الستراتيجية مسألة غاية في الاهمية مضمونها تقديم وصفات علاج ناجعة تحفظ وتنمي المصلحة الوطنية العراقية. فمن المنظور الاقليمي لابد للعراق من الاهتمام ببلورة سياسة خارجية ودبلوماسية واضحة المعالم ترتب علاقات متوازنة محورها تنمية حقيقية مستدامة للمصالح المشتركة خاصة مع دول الجوار في إطار معادلة للمكاسب المتبادلة كمثال ضرورة تسريع عملية التفاوض مع دول الجوار لأنجاز إتفاق استراتيجي للربط الكهربائي ولزيادة حصص العراق من الاطلاقات المائية لنهري دجلة والفرات خاصة وأن العراق يفتقد حاليا ل٧٠٪ من مجمل حصصه. لاشك ان ابتعاد العراق عن سياسة الاستقطاب والصراع الدولي ستوفر للعراق مجالا حيويا للتحرك الستراتيجي المستقل بعيدا عن ضغوط وإملاءات خارجية نظرا لتمتع بلادنا بمصادر طبيعية، معدنية وبشرية حيوية لو أحسن استثمارها خلال ٥ – ١٠ اعوام القادمة ستجعل منه قوة أقليمية مؤثرة في المحيط الجيوسياسي.

إن موقع العراق على مفترق الطرق الستراتيجية التي تربط العراق بمنطقتي الشرق الاوسط والخليج العربي مع امتدادات جيوسياسية للربط العالمي تشكل واقع يغري الدول الاقليمية للتعاون والتنسيق مع العراق بغية تنمية المواقف والعلاقات المتبادلة في إطار تأسيس شراكات و»بدائل» للتحالف الاقليمي والدولي بعيدا عن الخضوع لهيمنة القطب الواحد (الولايات المتحدة الامريكية) نحو بناء شراكات للمصالح المتوازنة نابعة عن تعددية المصالح والاقطاب (الصين، الاتحاد الاوروبي، روسيا والدول الصاعدة). علما من المنظور الدولي لايزال الدور الستراتيجي الامريكي قطبا دوليا مهيمنا على الساحة العالمية مغطيا مساحة جيوسياسية واسعة من أوروبا، امريكا اللاتينية، جنوب شرقي آسيا، افريقيا و منطقتي الخليج العربي والشرق الاوسط. حالة تتطلب تأسيس إدارة عراقية مهنية متخصصة في تفصيلات الشأن الامريكي.

علما بإن خيار الشراكة الستراتيجية مع الولايات المتحدة يرجع إلى مراحل إلاتفاق الستراتيجي مع الولايات المتحدة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ المتضمن قضايا مهمة لابد من معالجتها وتقيمها جيدا: (ملفات أمنية – إستخبارية – اقتصادية – ثقافية –علمية –صحية –بيئية وتقنية). علما بإن الجهود الوطنية ستستمر في إطار مايلي:

١. ضرورة استمرار المواجهة الجادة الشاملة لمكافحة الارهاب وعصابات الجريمة المنظمة.

٢.أولوية أنطلاق حرب شاملة ضد الفساد بمختلف مستوياته وانواعه وعلى رأسها ضرورة التصدي لجريمة منع تهريب العملة وغسيل الاموال مايؤكد أهمية التعامل المصرفي المهني لأستقرار اسعار الصرف للدينار العراقي بحدود مقبولة مجتمعيا واقتصاديا.

٣. لابد من مجابهات مستمرة ضد آفات الاتجار بالمخدرات والبشر وغيرها من جوائح مجتمعية تضعف النسيج

المجتمعي – الثقافي والاقتصادي.

٤. الضرورة القصوى لإعتماد اساليب، خيارات وبدائل متنوعة بهدف تبني شراكات وتحالفات أقليمية ودولية مثمرة. مسألة من الممكن أن تذكي الثقة المتبادلة بين صناع القرار والشعب من خلال الالتزام بما يلي: نهج قانوني –قضائي سليم، صياغة وبلورة سياسات حكيمة تؤكد أهمية العدالة الاجتماعية واخيرا الاستفادة من تجارب الدول الاخرى الناجحة في بناء الدولة.

الامر الذي يستدعي تأسيس إدارات عراقية جيوسياسية متخصصة مهنيا تغطي أقاليم العالم خاصة التي للعراق فيها مصالح حيوية تستقطب كوادر مهنية رفيعة المستوى من وزارة الخارجية العراقية ومن الوزارات والمؤسسات الاخرى بعيدا عن التبعية للاحزاب وللتكتلات المساندة لنهج المحاصصة المقيت.

رابعا:

مرحلة إتخاذ، تنفيذ وتقييم القرار: تعد مرحلة حيوية يجب أن تفي بإحتياجات ومطالب جماهير شعبنا المادية والمعنوية خاصة الطبقات الفقيرة والمحرومة والتي وصلت نسب الفقر فيها إلى أكثر من ٣٠ بالمائة من مجمل عدد السكان خاصة في محافظات الوسط والجنوب. علما بإن شرائح المجتمع العراقي خاصة الاطفال، الشباب من الجنسين و كبار السن تحتاج لرعاية إنسانية مستدامة. علما بإن الطبقة الوسطى المعول عليها في بناء العراق الجديد لازالت تعاني من مشكلات وأزمات متراكمة (مالية واقتصادية ومجتمعية) في غياب دور ناجع للقطاع الخاص. الامر الذي يستدعي التقييم المناسب للقرارات التالية:

* في حال أقرار موازنة ٢٠٢٣ لاحقا سيتبين لنا مدى نجاح وديمومة المسار الجيوسياسي، المالي – الاقتصادي – و التنموي الانساني في العراق.

* إقرار العقود الاخيرة لجولات التراخيص الخامسة لمشروعات الغاز الطبيعي (يمتلك العراق مخزونا من الغاز = ١٣٢ تريليون قدم مكعب قياسي يحرق منه ٧٠٠ مليون قدم مكعب يوميا دون استفادة تذكر) مع شركات صينية وأماراتية (عراقية الملكية) ستقدم لنا ايضا مقارنة فارقة مع عقود سابقة في جولات تراخيص بين وزارة النفط والشركات النفطية الاجنبية.

أخيرا:

إن أهمية متابعة وتقييم جميع العقود ومذكرات التفاهم التي ابرمت مؤخرا في ظل حكومة السيد محمد شياع السوداني أو سبق أن ابرمت في مجال الطاقة الكهربائية مع شركات عالمية رصينة (سيمنس، جنرال الكتريك والاخيرة توتال اينيرجيز الفرنسية – بقيمة ٢٧ مليار دولار لتنفيذ اربعة مشاريع كبرى للغاز وللطاقة الكهربائية في عهد مصطفى الكاظمي) ستتضح نتائجها الفنية والاقتصادية ومدى أنعكاسها إيجابا على نوعية حياة المواطنين.

إن دراسة النتائج والتداعيات المترتبة عن القرارات الستراتيجية مسألة حيوية ينتظرها شعبنا بفروغ الصبر خاصة ما تعلق منها بتنويع مصادر الطاقة الخضراء من خلال تقنيات جديدة لأن نجاحها نجاح للعراق ولسياسته الخارجية وللنهج الدبلوماسي المنفتح على العالم الخارجي مشروعات ستفي بمتطلبات التنمية الانسانية المستدامة «إن أنجزت» وفقا لمعايير مهنية.

*صحيفة»المدى»

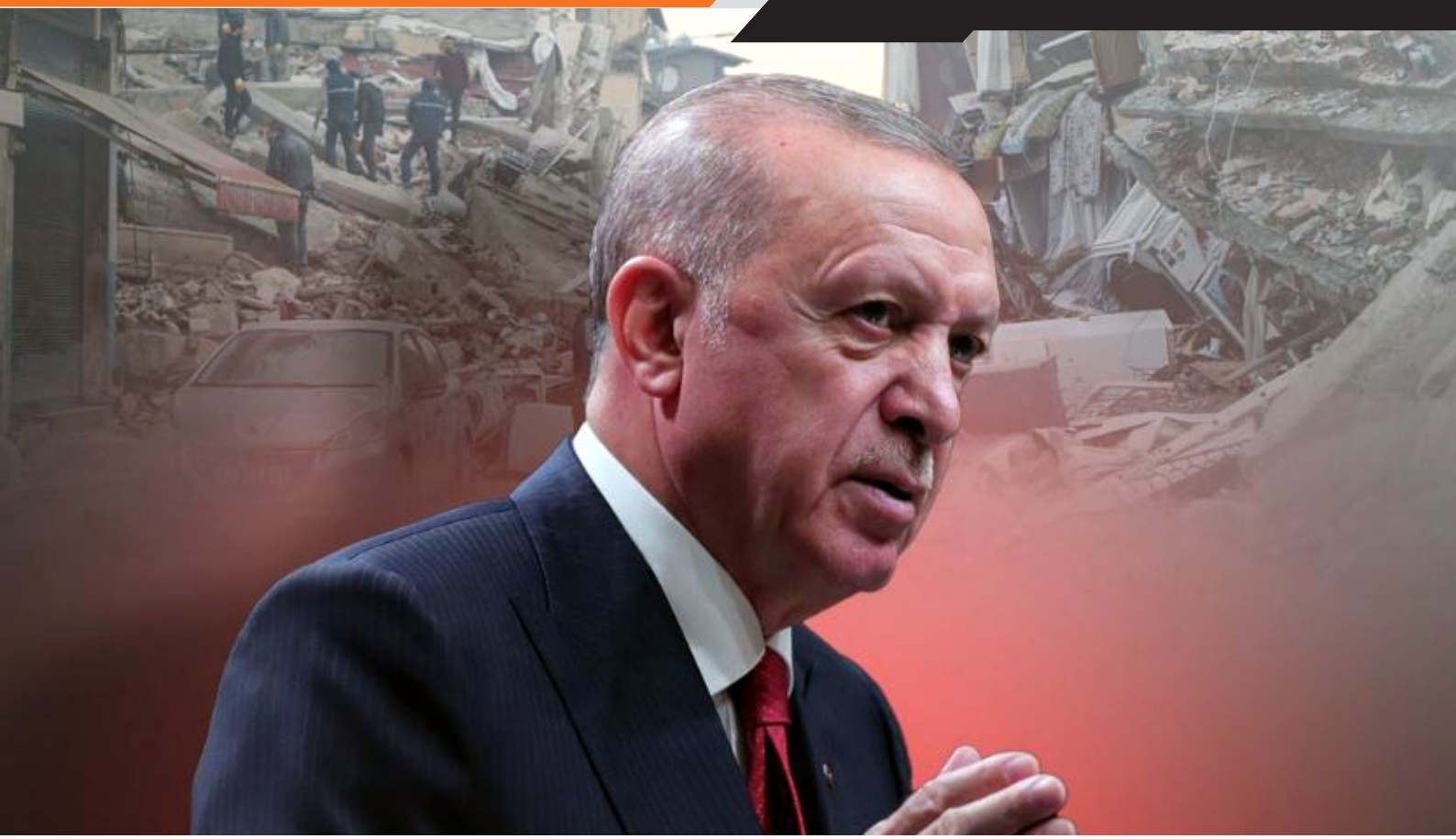

حسني محلي:

إردوغان في وضع لا يحسد عليه.. أمران أحلاهما مر

بعد الفشل الذريع في التعامل مع تبعات الزلزال الذي أودى بحياة ٤٥ ألف شخص وإصابة ما لا يقلّ عن ١٢٠ ألفاً، وتدمير وتصدّع أكثر من ١٨٠ ألف مبنى ومنزل، يواجه الرئيس إردوغـان أصعب أيامه على الصعيدين الداخلي والخارجي.

فمع استمرار حملات المعارضة التي تتهمه وجميع مؤسسات الدولة بالتأخر في مساعدة المنكوبين، خاصة في الأيام الثلاثة الأولى من الزلزال، وهو ما كان كافياً لارتفاع عدد

الضحايا، فوجئ الجميع بأكبر عملية فساد تورّط فيها الهلال الأحمر التركي، الذي قام ببيع الخيم، بل وحتى المعلّبات بدلاً من توزيعها مجاناً على المتضررين من الزلازل.

وكشف الصحفي مراد أجيريل مزيداً من تفاصيل هذا الفساد الذي تورّط فيه رئيس الهلال الأحمر وإدارة المؤسسة، وهم جميعاً من أقربائه المدعومين من الرئيس إردوغان. وأثارت هذه القضية ردود فعل شعبية وسياسية وإعلامية عنيفة جداً، بعد أن اتضح أن الهلال الأحمر قد قام أيضاً ببيع الدماء التي تبرّع بها المواطنون، الذين تبرّعوا أيضاً بالأموال للمؤسسة الخيرية المذكورة، التي تأسست في العهد العثماني في العام ١٨٦٨.

قضايا الفساد هذه يبدو أنها ستدفع الرئيس إردوغان إلى السعي من أجل تأجيل الانتخابات المقررة في ١٤ أيار/مايو إلى الخريف القادم، حتى يتسنى له امتصاص الغضب الشعبي، فضلاً عن أسباب أخرى تستغلها المعارضة بعد أن وصل رد الفعل الشعبي هذا إلى ذروته مع مزيد من قضايا الفساد خلال عمليات الإنقاذ، وتوزيع الخيم والمساعدات بعد أن منع إردوغان الجيش من النزول إلى الشوارع في اليومين الأولين من الزلزال. واضطر إردوغان اليوم إلى الاعتذار عن هذا التقصير، مبرراً ذلك بهول الأزمة قائلاً: « أتمنى أن يسامحني الشعب على هذا التقصير خلال الأيام القليلة الأولى ».

وجاءت المفاجأة من ملاعب الكرة حيث هتف مشجعو الأندية قبل وخلال كل مباراة ضد الرئيس إردوغان، ودعوه إلى الاستقالة مردّدين شعارات مذلّة. وهو ما كان كافياً لرد فعل الرئيس إردوغان وحليفه زعيم الحركة القومية، دولت باخشالي، الذي دعا اتحاد الكرة «إلى منع مشجعي الأندية من دخول الملاعب خلال المباريات».

كما هدد وتوعد وزير الداخلية أندية الدوري الممتاز وأنصارهم بـ« الملاحقة القانونية والعقاب الشديد»، بعد إعطاء الأوامر للأندية الموالية لإردوغان بإصدار بيانات استنكار لمساعي المعارضة التي اتهمها الوزير بـ«العمل على تسييس الرياضة».

في الوقت الذي وصف إردوغان من انتقدوه، وفي مقدمتهم زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو بـ«الحقير ومنعدم الشرف والأخلاق» فقط لأنهم سألوه « أين هو الهلال الأحمر؟».

الحالة النفسية للرئيس إردوغان بانعكاساتها على سلوكه اليومي يبدو أنها ستزداد حدة وشدة مع تصاعد ردود الفعل الشعبية إزاء سلوك السلطات الحكومية، التي تستمر في سياساتها التي تصفها المعارضة بالقمعية، بعد أن حظر المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون بث قناة Tele١ المعارضة لمدة ثلاثة أيام، كما فرض على القناة وقنوات معارضة أخرى غرامات مالية كبيرة فقط لأنها انتقدت أداء الحكومة خلال الزلزال وما بعده.

> **التنسيق والتعاون في شرق الفرات هدف أخير للمصالحة السورية التركية**

التوتر في العلاقة بين إردوغان والمعارضة بات واضحاً أنه سينعكس على نتائج الانتخابات القادمة، إذ تبيّن جميع الاستطلاعات أن إردوغان سيخسرها. وهو الاحتمال الذي يبدو أن العواصم الغربية والإقليمية تسعى لاستغلاله للضغط على إردوغان لإجباره على الاتفاق معها في قضايا ثنائية أو جماعية، كما هي الحال بالنسبة إلى واشنطن والحلف الأطلسي.

فقد فشل الأمين العام للحلف الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، الذي زار أنقرة في الأسبوع الأول من الزلزال في إقناع إردوغان بالموافقة على انضمام السويد وفنلندا إلى الحلف الأطلسي. كما فشل وزير الخارجية الامريكي، أنطوني بلينكن، في إقناع نظيره التركي، جاويش أوغلو، خلال لقائهما في أنطاكيا بضرورة التنسيق والتعاون المشترك حيال القضايا الإقليمية والدولية المشتركة، وفي مقدمتها الحرب الأوكرانية والوضع في سوريا. وهو ما يتطلب ابتعاد الرئيس إردوغان عن صديقه وحليفه «المرحلي» بوتين

الذي هنّأه، أمس، بمناسبة عيد ميلاده التاسع والستين، في لفتة إنسانية منه تجاه إردوغان، ويسعى بوتين لجمعه مع الرئيس الأسد في أسرع ما يمكن، وقبل الانتخابات ليساعده ذلك على التصدي لانتقادات المعارضة له في موضوع سوريا واللاجئين بشكل خاص.

وكان بعث زعيم حزب الشعب الجمهوري، كمال كليجدار أوغلو، برسالة إلى الرئيس الأسد معزياً بضحايا الزلزال، وهو ما قد يعدّه إردوغان محاولة من المعارضة لتضييق الحصار عليه عبر الجارة الجنوبية سوريا. وقد يكون السبب الذي دفع الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، إلى الاتصال بالرئيس الأسد في اليوم التالي للزلزال، ثم تكليف وزير خارجيته، سامح شكري، بالسفر إلى دمشق اليوم ولقاء الأسد شخصياً، بعد قطيعة دامت ١٢ عاماً بين القاهرة، في عهد الإخوان، وسوريا التي تعرضت لأكبر هجمة إرهابية كونية ساهمت فيها الأنظمة العربية والإسلامية. كما جاءت زيارة الوفد البرلماني العربي برئاسة رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي (تربطه علاقات وطيدة بأنقرة) إلى دمشق ولقاء الرئيس الأسد في الإطار العربي الذي يتعارض مع حسابات الرئيس إردوغان، الذي أراد أن يواجه هذا الانفتاح العربي مسبقاً عبر المصالحة مع أبو ظبي والرياض والقاهرة.

ويبدو واضحاً أنها لا تستعجل الانفتاح على أنقرة إلا بعد الحصول منها على ما تحتاجه وفق السيناريوهات الإقليمية والدولية الجديدة. وتلتقي حسابات موسكو، في معظمها، مع حسابات الأنظمة العربية، باستثناء آل ثاني، الذين ما زالوا في نهجهم العدائي التآمري ضد سوريا عبر الدعم المستمر للفصائل المسلحة في الشمال السوري الذي تسيطر عليه تركيا جنباً إلى جنب مع النصرة في إدلب وعفرين وجوارهما.

وفي جميع الحالات، فإن زيارة سامح شكري إلى دمشق، وقبل تركيا، ولقاءه الرئيس الأسد الذي اتصل به الرئيس السيسي كانت وما زالت مؤشراً مهماً على التطورات المحتملة، وبات واضحاً أنها ستكون ضد حسابات إردوغان، إذا استمر في موقفه الرافض لمطالب الرئيس الأسد، وهي الانسحاب الكامل من الأراضي السورية، وإيقاف جميع أنواع الدعم للفصائل المسلحة، السورية منها وغير السورية الموجودة في إدلب، وبالتالي الاتفاق على صيغة عملية تساعد اللاجئين السوريين في تركيا على العودة إلى بلادهم.

ويشكل التنسيق والتعاون السوري - التركي في شرق الفرات الهدف الأخير للمصالحة السورية –التركية، التي دخل على خطها هذه المرة الرئيس السيسي بعد إيران وروسيا، وإلى حد ما الإمارات. ويبقى الرهان الأخير والأهم على مدى مصداقية الموقف العربي والمصري بالذات، واستقلاليته تجاه سوريا «قلب العروبة النابض» التي لولا صمودها لكنا جميعاً، وبشكل خاص مصر في ظل حكم الإخوان، في عالم آخر.

> **من دون سوريا لا ولن يستطيع أحد أن يحدد مستقبل المنطقة**

أراد الرئيس إردوغان أن يساهم في هذا الأمر، وهو ما فعله في سوريا وليبيا والصومال والعراق، وهي الآن جميعاً القاسم المشترك لكل الحسابات الإقليمية والدولية التي ستحدد مسار السياسة التركية مع إردوغان أو من دونه. كما بات واضحاً أنه من دون سوريا لا ولن يستطيع أحد أن يحدد مستقبل المنطقة، بما فيها تركيا ومصر وأنظمة الخليج، وهو ما أثبتته السنوات الاثنتي عشرة الماضية، وإلا لما كنا نتحدث عن ما نتحدث عنه الآن، وحتى لو كان الكيان الصهيوني هو المستفيد الوحيد من هذه السنوات، وقد يسعى لضمان استمراريتها عبر التحالف القادم مع تركيا بعد الزيارة التي سيقوم بها إردوغان إلى «تل أبيب» قريباً!

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي
*الميادين.نت

أزمة داخل «طاولة الستة» قبل اجتماع لتحديد مرشح للرئاسة

أنقرة: سعيد عبد الرازق:تفجرت أزمة حادة داخل «طاولة الستة» لأحزاب المعارضة قبل اجتماعها المقرر في الثاني من مارس (آذار) المقبل، والذي ينتظر أن يناقش قادة الأحزاب خلاله اسم المرشح المشترك لانتخابات الرئاسية في مواجهة الرئيس رجب طيب إردوغان مرشح «تحالف الشعب» الذي يضم حزبي «العدالة والتنمية» الحاكم و«الحركة القومية».

وقعت الأزمة بعدما أدلى بولنت كوش أوغلو، أحد مساعدي رئيس حزب «الشعب الجمهوري»، كمال كليتشدار أوغلو المقربين، بتصريح أكد فيه أن «طاولة الستة» أسست أصلا من أجل ترشيح كليتشدار أوغلو، وإذا لم تختره كمرشح للرئاسة فإنها ستنهار. وقوبل تصريح كوش أوغلو بردة فعل حادة من رئيسة حزب «الجيد» ميرال أكشينار، التي يشكل حزبها «تحالف الأمة» مع حزبي «الشعب الجمهوري» و«السعادة» إضافة إلى أنه عضو في «طاولة الستة» أيضا، مؤكدة أن «طاولة الستة» ليست «كاتب عدل» مهمته فقط التصديق على القرارات التي يتخذها حزب «الشعب الجمهوري».

وأضافت أن مسألة المرشح الرئاسي ستطرح على الطاولة في اجتماع الثاني من مارس (آذار) لبحث الطريقة التي سيتم اختياره بها. وطالبت أكشينار باستقالة بولنت كوش أوغلو بعد هذا التصريح، الذي اعتبرت أنه يخالف المبادئ التي قامت عليها «طاولة الستة»، قائلة إن «هذه الطاولة لم تعد من أجل ترشيح السيد كمال كليتشدار أوغلو أو حتى تكون كاتب عدل، بل من أجل مناقشة مستقبل تركيا واختيار الرئيس الثالث عشر للجمهورية الذي سينقل البلاد إلى الديمقراطية من جديد».

و«طاولة الستة» هي تحالف مبادئ، وليست

تحالفاً انتخابياً، وتضم ٦ أحزاب معارضة هي: «الشعب الجمهوري» برئاسة كمال كليتشدار أوغلو، و«الجيد» برئاسة ميرال أكشينار، و«الديمقراطية والتقدم» برئاسة علي باباجان، و«السعادة» برئاسة تمل كاراموﻻ أوغلو، و«المستقبل» برئاسة أحمد داود أوغلو، و«الديمقراطي» برئاسة جولتكين أويصال. وتسعى إلى إعادة النظام البرلماني المعزز، الذي انتهت من إعداد صيغته، بدلاً من النظام الرئاسي الحالي الذي تقول إنه كرس لنظام حكم الفرد، عبر إقصاء إردوغان وحزبه في الانتخابات المقبلة.

وأعلن قادة «الطاولة» في نهاية يناير (كانون الثاني) الماضي خريطة الطريق التي يعتزمون تطبيقها في حال الفوز بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في ١٤ مايو (أيار)، والتي تضمنتها وثيقة بعنوان «مذكرة التفاهم بشأن السياسات المشتركة».

وقالت مصادر من أحزاب الطاولة لـ«الشرق الأوسط» إن الاجتماع المقبل قد لا يعلن بعده اسم المرشح المشترك للرئاسة، وقد يتم إرجاؤه إلى اجتماع آخر أو قد يفضل قادة الأحزاب الانتظار حتى تتضح الصورة بالنسبة لموعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، لأنه إذا كانت الانتخابات ستجري في ١٤ مايو (أيار)، سيعلن الرئيس رجب طيب إردوغان ذلك في ١٠ مارس (آذار). أما إذا كان سيتم العودة إلى الموعد الأصلي للانتخابات، فإن إعلان إردوغان سيتأخر حتى ١٠ أبريل (نيسان) المقبل.

وتشهد تركيا جدلاً حاداً هذه الأيام بشأن موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في ١٤ مايو (أيار) المقبل، وما إذا كانت ستُجرى في هذا الموعد الذي أعلنه إردوغان، أم في موعدها الأصلي في ١٨ يونيو (حزيران)، أم ستؤجَّل إلى موعد آخر، وكيف سيتم حساب أصوات الناخبين في الولايات الـ١١ التي ضربها زلزال ٦ فبراير (شباط).

وتسعى «طاولة الستة» إلى تأخير إعلان اسم مرشحها حتى ما قبل الانتخابات بشهرين، وتعرضت لانتقادات من جانب الرئيس رجب طيب إردوغان لهذا السبب، كما يسود اعتقاد بأن أكشينار لا تدعم ترشيح زعيم المعارضة كمال كليتشدار أوغلو لمنصب الرئاسة كمرشح مشترك.

وتوقعت المصادر ألا يطرح كليتشدار نفسه كمرشح مشترك خلال اجتماع «الطاولة»، وأن ذلك قد يحدث عبر أحد القادة الآخرين على «الطاولة».

في غضون ذلك، وجه كليتشدار أوغلو انتقادات حادة لما وصفه بـ«سقوط السلطة في جنون انتخابي بينما الناس يموتون تحت أنقاض الزلزال».

> **كليتشدار أوغلو انتقد سقوط الحكومة في جنون الانتخابات**

وقال كليتشدار أوغلو في فيديو جديد بثه عبر حسابه على «تويتر» في ساعة مبكرة من صباح السبت، إن الحكومة تعيش مأزقا مع الانتخابات بينما تشهد البلاد كارثة غير مسبوقة.

وأضاف: «هذه الحكومة التي لم تفعل شيئا بشأن الزلازل منذ ٢٠ عاماً، سقطت في اندفاع جمع الريع السياسي واستراتيجية الانتخابات، بينما الناس يموتون تحت الأنقاض... لقد انخرطوا في أعمال تسويق الإسكان، غيروا شعار حملتهم الانتخابية من قرن تركيا إلى كارثة القرن في غمضة عين، لم يخجلوا على الإطلاق، بينما حتى اليوم التاسع عشر من الزلزال، لم يستطع المتضررون الحصول على خيمة».

وفي ما يعد تأكيداً لرغبته في الترشح للرئاسة قال: «تركيا تنتظرنا. لدينا الكثير من العمل لنفعله معاً. أنت تستحق أفضل بكثير من المأوى، وستحصل على ما تستحقه».

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

طهران:العراق ابلغنا ان واشنطن على استعداد لتكميل الإتفاقية

صرح وزير الخارجية الايراني حسين امير عبداللهيان بانه على الامريكيين بدلا عن اطلاق التصريحات المتناقضة الإقرار بالخطأ الذي ارتكبوه فيما يتعلق بالاتفاق النووي وأن يسيروا في طريق تصحيح هذا الخطأ، وان يتعاملوا بواقعية وليس بنفاق في مفاوضات رفع الحظر ، داعيا الدول الأوروبية الثلاث أن تسعى في طريق ايفاء دورها البناء وأن تجتنب الوقوع في أخطاء التحليل والحسابات.

جاء ذلك في حوار اجرته قناة «العالم» الاخبارية مع وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان تحدث

خلاله عن معطيات ومخرجات زيارته الى بغداد وآخر تطورات المحادثات مع السعودية والإتفاق النووي.

*المحادثات مع المسؤولين العراقيين

وحول لقاءاته ومحادثاته الرئاسات الثلاث في العراق وكبار المسؤولين وقادة الأحزاب والسياسين العراقيين قال: خلال محادثاتي مع كبار المسؤولين العراقيين فيما يخص العلاقات الثنائية بين البلدين، فقد تطرقنا إلى التفاصيل. مستوى العلاقات بين البلدين وصل إلى مستوى ممتاز، نحن نصف هذه العلاقات بأنّها إستراتيجية على المستوى الرسمي، كما انّها على المستوى الشعبي عبارة عن صلات وعلاقات بين أمّة واحدة في وطنين مستقلين ومختلفين.

واضاف: فيما يخصّ التعاون الإقتصادي والتجاري، فقد أجرينا محادثات شاملة ودقيقة مع المسؤولين العراقيين، بعض البُنى التحتية تمرّ في طور التقوية بين البلدين، من ضمنها وصل سكة الحديد بين البصرة وشلمجة وسكة حديد كرمانشاه – المنذرية بهدف تبادل البضائع المختلفة وسياحة الزيارة بين البلدين.

وتابع: سكك الحديد هذه بإمكانها أن تلعب دورا بنيويا مهما. وجهات نظرنا متطابقة حول عبور الشاحنات في أقرب فرصة ممكنة وأن يكون الأمر بحيث تستطيع هذه الشاحنات تفريغ حمولاتها من البضائع المختلفة في محافظات البلدين وايصالها إلى المستهلكين.

وقال امير عبداللهيان: إضافة إلى ماسبق، فقد تطرّقنا خلال محادثاتنا المشتركة إلى موضوع الغبار والأتربة، ومن المقرّر في النصف الأوّل من السنة الايرانية الجديدة، أي بعد الـ٢١ من شهر آذار/ مارس ٢٠٢٣، عقد إجتماع دولي في إحدى محافظات ايران، بإستضافة الجمهورية الإسلامية في ايران بالطبع على مستوى وزراء البيئة وبدور مباشر من قبل منظمة الأمم المتحدة. بالطبع، فأن موضوع الغبار والأتربة هو أمر يعاني منه الشعبان العراقي والايراني إلى جانب شعوب المنطقة، لهذا فقد أجرينا محادثات شاملة ودقيقة تخص كيفية إدارة هذا الموضوع وكبحه.

> **نصف هذه العلاقات بأنها إستراتيجية على المستوى الرسمي**

واضاف: يعود البعد الآخر لتعاون البلدين والمحادثات الثنائية التي أجريت إلى المواضيع الأمنية وضرورة وأهمية تقوية الأمن الحدودي، من جانبنا قمنا بايصال هذه الرسالة بصراحة متناهية إلى مسؤولي منطقة كردستان وقلنا فيها أن الجمهورية الإسلامية في ايران لن تتحمّل من الآن فصاعدا أي تحركات للمجموعات الإرهابية الإنفصالية من منطقة كردستان العراق.

وقال: لحسن الحظ، ومع تشكيل اللجنة العليا للتعاون الأمني فقد عُقد إجتماعان أمنيان في بغداد وطهران. زميلي السيد «فؤاد حسين» المحترم { وزير الخارجية العراقي} إلى جانب السيد «قاسم الأعرجي» المستشار الأمني لجمهورية العراق، أديا دورا مهما على هذا الصعيد، كما أن مسؤولي منطقة كردستان العراق حضروا هذه المباحثات. وحالياً، تم إعداد مسودة وثيقة

بين الطرفين، ونأمل أن يتم التوقيع على الوثيقة الآنفة الذكر في المستقبل المنظور.

واضاف: نحن نعتقد أن تواجد المجموعات الإرهابية وصلاتها بالكيان الصهيوني وبعض أجهزة الاستخبارات يشكل تهديدا للأمن في العراق أولا، وايران ثانيا، وحتى أمن منطقة كردستان العراق أيضاً، ويجب أن نضع حدا لهذا الموضوع مرة واحدة وإلى الأبد.

*الجماعات الارهابية في كردستان العراق

وحول اتفاق مسبق بين ايران والحكومة الاتحادية والعراقية وحكومة اقليم كردستان العراق بأن يتم نزع سلاح الجماعات الارهابية في الاقليم لكنه لم ينفذ فهل هناك آليات حالية وضعت لنزع اسلحة هذه الجماعات الارهابية؟ قال: هذا الأمر هو ما تطالب به الجمهورية الإسلامية في ايران، ونحن لن نرضى بأقل من هذا، أولا إغلاق جميع مقرات الإرهابيين في منطقة كردستان العراق ووضع حد لأنشطتها الإرهابية، وإغلاق جميع معسكرات التدريب لهذه المجموعات الإرهابية وتسليم المجرمين للسلطات القضائية، موضوع تواجد الإرهابيين الإنفصاليين في منطقة كردستان العراق أمر لايمكن للجمهورية الإسلامية في ايران أن تتحمله بأي شكل من الأشكال. خلال السنوات الماضية أبدينا الكثير من ضبط النفس وقد قدمنا العديد من الشهداء على هذا الصعيد، والآن لايوجد أي مجال لإستمرار هذه الحالة في منطقة كردستان العراق.

وبشان الرد الايراني في حال تكررت الاعتداءات ضد ايران انطلاقا من منطقة اقليم كردستان العراق قال أمير عبداللهيان: نحن لدينا، كما في الماضي علاقات صداقة وأخوية مع بغداد ومنطقة كردستان في إطار الدستور العراقي وعلاقات تاريخية وقديمة مع المسؤولين الكورد في منطقة كردستان.

واضاف: كما أننا متفائلون في ظل هذه العلاقات القوية الموجودة حاليا وفي ظل الدور الذي تؤديه بغداد، أن لا نشهد في المستقبل تكرارا للحالة التي سادت في منطقة كردستان لفترة زمنية، ولكن في حالة تكرار هذه الحالة فأن ردة فعل الجمهورية الإسلامية في ايران ستكون وفقاً لإطار ميثاق الأمم المتحدة بحيث ستكون عبارة عن دفاع قوي ومؤثر جدا.

> **قمنا بايصال هذه الرسالة إلى مسؤولي منطقة كردستان**

*العلاقات بين ايران والسعودية

وحول العلاقات الايرانية السعودية قال أمير عبداللهيان: نحن نرى عودة العلاقات بين الرياض وطهران إلى وضعها الطبيعي مفيدة للبلدين وللمنطقة على حد سواء. كانت الجمهورية الإسلامية في ايران ولاتزال ترحب بالمحادثات والتعاون والتفاعل مع السعودية، وقد حققنا تقدما خلال الجولات الخمس السابقة من المحادثات بوساطة عراقية، وحاليا نحن في صدد تنظيم وبرمجة جولة جديدة من المحادثات.

واضاف: نحن على أمل أن نشهد خطوات وإجراءات ملموسة ونتائج واضحة على الأرض. تحولت تفاهمات محددة إلى خطوات عملية وتنفيذية، ولكن لاتزال أمامنا

مواضيع في طور الحوار بيننا وبين الجانب السعودي.

نحن نعتقد أن نتيجة هذه المحادثات ستكون خلق أجـواء مناسبة لإعـادة فتح سفارتي البلدين في العاصمتين في الوقت المناسب، والجمهورية الإسلامية في ايران كانت ولاتزال دائما ترحب بسير المحادثات والتفاعل وعودة العلاقات إلى حالتها الطبيعية.

*مفاوضات رفع الحظر

وتابع أمير عبداللهيان: السيد «فؤاد حسين» الذي عاد للتو من زيارته لواشنطن، حمل رسالة مفادها أن الجانب الأمريكي على استعداد لتكميل الإتفاقية والـوصـول إلـى نتيجة بشأنها. نحن كنا ولانزال نرحب بالمسار الدبلوماسي والحوار ولم نبتعد عن المحادثات، فنحن على استعداد من خلال إطار المحادثات التي أجريت في فيينا والرسائل المتبادلة بيننا وبين الجانب الأمريكي من خلال الوسطاء وباسلوب شفوي، والتي أكدت على مراعاة مصالح كل طرف في المحادثات وبالطبع الخطوط الحمراء للجمهورية الإسلامية في ايران فيما يخص نتيجة الإتفاقية وعودة كل طرف من الأطراف ذات الصلة بإلتزاماتها من خلال إتفاقية خطة العمل المشترك الخاصة بالبرنامج النووي السلمي لايران، من وجهة نظري الشخصية أعتقد أنه لو قام الجانب الأمريكي بالتعامل بصورة واقعية في اطار الرسالة التي بعثها وعدم تكرار التصريحات الإعلامية المنافقة، لن تكون أمامنا مسافة بعيدة للوصول إلى الإتفاق.

> **كنا ولانزال نرحب بالمسار الدبلوماسي والحوار**

الوصول إلى إتفاق أمر ممكن

واضاف: ما أراه شخصياً مما نقله السيد «فؤاد حسين» عن الجانب الأمريكي، هو أن الوصول إلى إتفاق أمر ممكن، وأن ما أظهره الجانب الأمريكي من إستعداده لإتخاذ خطوات للوصول إلى نتيجة موجود، لكن المشكلة تكمن في أن الأمريكيين دائما ما يقومون بإرسال إشارات ورسائل دبلوماسية وإعلامية متناقضة، بمعنى أنهم يبعثون برسائل ايجابية في المسار الدبلوماسي بينما يقال كلام آخر في وسائل الإعلام. نحن نأمل من الجانب الأمريكي أن يتعامل بواقعية وليس بنفاق.

وقـال: لـقـد كـان الجانب الأمريكي هو الذي خرج من إتفاقية خطة العمل المشترك الـخـاصـة بالبرنامج النووي السلمي لايران، لهذا فأن وضع الشروط وإطـلاق تصريحات مضللة ومتناقضة لن يساعد في حل المشكلة، فعواقب عدم تنفيذ الإتفاقية النووية بشكل كامل من مسؤولية أمريكا، لذا فعلي الأمريكيين بدلا من تصريحاتهم المتناقضة الإقرار بالخطأ الذي ارتكبوه، وأن يسيروا في طريق تصحيح هذا الخطأ، بالطع يجب على الدول الأوروبية الثلاث أن تسعى في طريق ايفاء دورها البناء وأن تجتنب الوقوع في أخطاء التحليل والحسابات.

*وكالة الانباء الايرانية

كمال خرازي: إيران مستعدة للعودة إلى التزامات الاتفاق النووي

صرح رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية كمال خرازي أن إيران مستعدة للعودة إلى التزامات خطة العمل الشاملة المشتركة، مضيفا: نأمل أن تؤدي زيارة خبراء الوكالة إلى حل هذه القضايا وإنهاء خطة العمل الشاملة المشتركة.

الاحتجاج حق لكل مواطن، ويجب أن يكون للإيرانيين هذا الحق

وأفادت وكالة مهر للأنباء، انه كمال خرازي قال في المنتدى الثالث لمحادثات طهران، الذي عقد بحضور مفكرين ومسؤولين من ٣٦ دولة، من الطبيعي أن الاحتجاج حق لكل مواطن، ويجب أن يكون للإيرانيين هذا الحق. لكن الاضطرابات هي مقولة أخرى ولن تسمح أي دولة بتهديد أمن أراضيها؛ لذلك توقف الاضطراب باقتدارها.

وذكر أننا لا نعتبر ضرورة للأسلحة النووية لتحقيق الأمن، مضيفا: من وجهة نظرنا ان مكونات الأمن مكونات أخرى بالطبع امتلاك التكنولوجيا النووية رادع وهذا المجال يدل على قدرتنا.

وفي إشارة إلى عملية المفاوضات النووية، قال خرازي: إن إيران مستعدة للعودة إلى التزامات خطة

العمل الشاملة المشتركة، وحتى الآن تم حل العديد من المشاكل التي كانت في المفاوضات، ولم يبق سوى موضوع الضمانات. ونأمل أن تؤدي زيارة خبراء الوكالة إلى إيران إلى حل هذه المشكلات وإنهاء خطة العمل الشاملة المشتركة.

وأضاف رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية، في إشارة إلى مقولة التنمية الإقليمية: من الطبيعي أن تحتاج مقولة التنمية إلى التعاون، ولكي تتطور دول المنطقة، فإنها بطبيعة الحال تحتاج الى المساعدة من الدول الأخرى التي متطورة لنقل التكنولوجيا والاستثمار من أجل التطوير، لكن هذا الموضوع لا ينبغي أن يرافقه تدخل سياسي وعسكري خارجي.

وتابع: المشكلة أن بعض الدول تريد التطور وتبتز الدول القوية لتجد مكانة قوية في المنطقة. هذا أمر تعارضه الجمهورية الإسلامية، لكن التكنولوجيا والتعاون قضيتان مقبولتان، وجميع الدول التي لديها تكنولوجيا ورؤوس أموال واقتصاد أعلى، لا توجد مشكلة في الاستثمار في المنطقة.

منطقتنا بحاجة إلى الحوار

وشدد خرازى على أن دول خارج المنطقة يجب ألا يكون لها تدخل سياسى وعسكرى فى المنطقة بحجة الاستثمار الاقتصادى. منطقتنا بحاجة إلى الحوار. يجب على دول المنطقة حل قضاياها ومشاكلها من خلال الحوار.

وشدد على أن إيران ترحب دائما بالحوار، مشيرا إلى أن إيران لم تغز دولة في المنطقة والعالم. هذا ليس بالشيء الجديد وإيران لم تكن معتدية منذ ٢٠٠ عام واليوم لم تغز دولاً أخرى ونحن ضد هذه المقولات.

وفي إشارة إلى تعاون إيران في المنطقة، قال رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية: «لقد ساعدنا دولاً مختلفة ونعتبر ذلك من أولويات عملنا، ومن الطبيعي أن نساعد الدول التي تريد الوصول الى حقوقها .

واعتبر خرازى شروط نجاح الحوار هي عدم الاعتداء وعدم تدخل الدول الاجنبية وخلق اساس للحوار السياسى، مضيفا: ان ايران مستعدة تماما للحوار.

حاول الصينيون تعويض خطأهم

وفي إشارة إلى الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الصين إلى المنطقة والقضايا التي أثيرت خلال هذه الزيارة، أكد: في الآونة الأخيرة، قام رئيس الصين الموقر وزعيم الحزب الشيوعي لهذا البلد بزيارة منطقتنا، ونحن نرحب بهذه الزيارة التي تتماشى مع خطة العمل الاقتصادي التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الاستثمار الاقتصادي في منطقتنا، لكن الخطأ الذي حدث هو تدخل في القضايا السياسية ووحدة أراضي بلادنا. بالطبع، حاولوا تعويض هذا الخطأ.

بوريل: لا بديل عن الاتفاق لمنع «إيران نووية»

*صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية

بينما كان على متن قطار عائدا من رحلة لزعماء الاتحاد الأوروبي إلى أوكرانيا، قال مسؤول السياسية الخارجية بالاتحاد الأوروبي «جوزيب بوريل» لصحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، إن منتقدي جهوده لإحياء الاتفاق النووي ربما «لا يقدرون بما فيه الكفاية» مخاطر أن تصبح إيران دولة نووية.

وتابع: «على حد علمي، لا يوجد بديل لهذه الصفقة لمحاولة تجنب أن تصبح إيران دولة نووية»، وفقا لتقرير للصحيفة ترجمه «الخليج الجديد».

وتبدو إدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» غير مبالية بمصير إحياء الاتفاق متعدد الأطراف لعام ٢٠١٥ بشأن البرنامج النووي الإيراني، والذي انسحبت منه إدارة سلفه «دونالد ترامب» في ٢٠١٨، بزعم أنه لن يمنع طهران من تطوير أسلحة نووية.

ولا تزال فرنسا وبريطانيا وألمانيا تدعم إحياء الاتفاق، لكن معظم الدبلوماسيين الأوروبيين متشائمون.

وإضافة إلى ضغوط غربية، يتعرض «بوريل» السياسي الإسباني المخضرم (٧٥ عاما) أيضا لضغوط من طهران، التي حذرت من أن عقوبات الاتحاد الأوروبي عليها والاقتراح الألماني بإدراج «الحرس الثوري الإيراني» كمنظمة إرهابية يمكن أن يؤدي إلى انهيار العلاقات ومخاطر على الأمن الأوروبي.

ويصر «بوريل» على أن دوره كمنسق للدبلوماسية

النووية لا يمنعه من الضغط على طهران بشأن سياساتها في الداخل أو الخارج. وهو يتحدث بانتظام إلى وزير الخارجية الإيراني «حسين أمير عبد اللهيان».

وأردف: «يمكنني إخبارك بآخر محادثتي (مع عبد اللهيان): أوقفوا عقوبة الإعدام. أوقفوا القمع. إذا واصلت هذا الطريق، فستجعل من المستحيل أن يكون لديك أي نوع من الترتيبات السياسية (بشأن الاتفاق)».

وفي الولايات المتحدة، تضخمت صفوف المتشككين في الدبلوماسية لتشمل بعض الأشخاص الذين أيدوا بقوة اتفاق ٢٠١٥، الذي رفع عقوبات اقتصادية كانت مفروضة على إيران مقابل فرض قيود على برنامجها لمنع إنتاج أسلحة نووية.

وبدأت بالفعل بعض العقوبات المفروضة على إيران في الانتهاء، ومن ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣٠ ستُرفع القيود الرئيسية عن إنتاج وتخزين اليورانيوم المخصب، وهو ما يحذر معارضو الاتفاق من أنه سيمهد الطريق أمام طهران لامتلاك أسلحة نووية. بينما تقول طهران إن برنامجها مصمم للأغراض السلمية ولا سيما توليد الكهرباء.

وحاليا، تنتج إيران ٦٠٪ من اليورانيوم عالي الجودة، وهي الدولة الوحيدة غير النووية التي تفعل ذلك.

وقال رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية «رافائيل جروسي»، في يناير/ كانون الثاني الماضي، إن إيران لديها ما يكفي من اليورانيوم المخصب «للعديد من الأسلحة النووية».

كانت صفقة إحياء الاتفاق النووي قريبة الربيع الماضي، لكنها توقفت. وأسفرت المحادثات الجديدة بفيينا في أغسطس/ آب الماضي عن ما أسماه فريق «بوريل» مسودة نص نهائي لتقبلها طهران وواشنطن.

في البداية، بدت إيران على وشك الموافقة، لكنها وضعت مطالب جديدة واشترطت وقف تحقيق الوكالة في أنشطتها النووية.

وبعد أيام، اندلعت في سبتمبر/ أيلول الماضي احتجاجات حاشدة في إيران على مقتل الشابة «مهسا أميني» في مركز للشرطة وردت السلطات الإيرانية بالعنف.

بموازاة ذلك، بدأت روسيا في استخدام طائرات إيرانية بدون طيار في الحرب ضد أوكرانيا (مدعومة من واشنطن وحلفائها)، ما أدى إلى فرض عقوبات غربية جديدة على طهران، وفقا للصحيفة.

> **لا نعرف ما إذا كانت واشنطن ستوافق أم لا على إحياء الاتفاق النووي**

وعن احتمال بيع إيران صواريخ لروسيا قال «بوريل»: «في كل مرة أتحدث فيها مع الإيرانيين، يصرون على أنهم لن يفعلوا ذلك.. يجب أن أنصحهم: إذا قمتم بذلك فسيكون كل شيء أكثر صعوبة، بما في ذلك خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي)».

ومنذ اندلاع الاحتجاجات، ينصب تركيز واشنطن على الوضع الداخلي في إيران وليس المحادثات، لكنها لم تستبعد إحياء الاتفاق.

وبصراحة، قال «بوريل» السياسي البارز في الحزب الاشتراكي الإسباني إنه نظرا للقمع الداخلي الإيراني ودعم طهران لروسيا، فإنه لا يعرف ما إذا كانت واشنطن ستوافق أم لا على إحياء الاتفاق النووي الآن إذا قلصت إيران مطالبها المتعلقة به.

د. محمد عاكف جمال

الأمن النووي... قلق عالمي دائم

*مركز تريندز للبحوث والاستشارات

نقل القرن العشرون الإنسان في كل مكان من العالم نقلة نوعية بدرجات متفاوتة على مختلف المستويات علميًّا وفكريًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا ومجتمعيًّا وسياسيًّا، فالتعرف على البنية الأساسية لتركيب المادة والنظريات التي بنيت حولها لم يكن له تداعيات على نظرية المعرفة، وهو أمر على قدر كبير من الأهمية، بقدر ما كان له من تداعيات على استراتيجيات النخب السياسية التي نشأت في أطر القرن الفكرية والثقافية ووصلت بعد ذلك بعقود من الزمن إلى مواقع صنع القرارات في دولها.

فبالقدر الذي فتحت فيه العلوم الحديثة بوابات واسعة أمام الحلم الإنساني بعالم الغد، فتحت كذلك بوابات

واسعة تفضي إلى عوالم الظلام، فقد فتح القرن العشرون المجال واسعًا لوأد كل الأحلام ومنح الإنسان -في موقع صناعة القرار في بعض الدول- السلطة على إنهاء الحياة على سطح هذا الكوكب، وهو ما أبقى الإنسان في قلق دائم على ما قد يأتي به الغد.

لقد اتصفت الرؤى التي ولدت مطلع القرن المذكور ببعد فكري عميق، ولّدته تحولات العلم الفيزيائي، ولاسيما (نظرية النسبية والنظرية الكوانتية) وصنفت وقتها بأنها رؤى جديدة تمامًا على الوسط العلمي، تتحدى بقوة المبدأ الذي أُرسيت على قواعده الفلسفة السائدة التي نشأت عليها علوم القرن التاسع عشر، وهو "الحتمية" الذي يتبنى "العِلّية" أي "السببية" في تفسير الظواهر الطبيعية. وقد نجحت هذه الرؤى في فرض حضورها على هذا الوسط، فظاهرة النشاط النووي الإشعاعي قد شذت عن مبدأ السببية الذي بُنيت عليه العلوم منذ عهد أرسطو، وفتحت الباب أمام اعتماد مبدأ "الصدفة" الذي تحكمه قواعد الاحتمال و"مبدأ العشوائية" أو "مبدأ الفوضى" الذي لم يكن يحظى باهتمام علماء القرن التاسع عشر، إذ أصبح ذلك المبدأ علمًا قائمًا بذاته في القرن العشرين تجاوز الاهتمام به وبتداعياته اهتمامات الأسرة العلمية، ليدخل حلبة العالم السياسي، ويُتداول بين أساطينه حين أصبح مصطلح "الفوضى الخلاقة" مألوفًا في أوساطه.

> **نقل القرن العشرون الإنسان في كل مكان من العالم نقلة نوعية بدرجات متفاوتة**

الأمن النووي

في خطاب تاريخي ألقاه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في أبريل عام ٢٠٠٩ في العاصمة التشيكية براغ، أعلن فيه عن رؤية جديدة في أن يصبح عالمنا "عالمًا خاليًا من الأسلحة النووية"، واقترح لتحقيق هذه الرؤية أن يكون "الأمن النووي" ضمن الأهداف الثلاثة الأساسية لهذه الرؤية، بالإضافة إلى "نزع السلاح النووي" و"عدم انتشار الأسلحة النووية" موضحًا أن "الأمن النووي" يتمثل في ضمان توفير الحماية من أي مخاطر قد يتعرض لها الأفراد أو الجماعات بسبب المواد النووية الخطرة، في جميع أنحاء العالم، في غضون أربع سنوات. وفي سبتمبر من العام نفسه (وللمرة الخامسة التي يجتمع فيها مجلس الأمن الدولي على مستوى الرؤساء منذ تأسيسه عام ١٩٤٦) برئاسة الرئيس الأمريكي، اتُّخذ بإجماع الآراء قرارٌ غير ملزم يدعو إلى إرساء عالم خالٍ من الأسلحة النووية وخفض الترسانة النووية للدول الكبرى.

وقد فُسِّرَ هذا القرار في حينه بأنه بوادر توافق أمريكي روسي للضغط على إيران التي بدأ برنامجها النووي يسبب بعض القلق في الأوساط الدولية، في ضوء سياساتها المعلنة بالعداء للولايات المتحدة والتوسع في النفوذ على حساب جيرانها العرب وتقديم نفسها قوة إقليمية لها ما تقوله في شأنها السياسي. وقد وقّع على هامش هذا الاجتماع مائة وخمسون وزير خارجية إعلانًا يدعو إلى التسريع في وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية موضع التنفيذ.

البدايات الأولى

منذ البدايات الأولى لاستخدامات الطاقة النووية مطلع القرن العشرين، نشأت الحاجة إلى التعامل معها بحرص وحذر شديدين يتفقان مع المخاطر المعروفة عنها آنذاك، جسديًّا ووراثيًّا، وتحسُّبًا لما هو غير معروف عن هذه المخاطر. ومع التوسع لاحقًا في استخدام

الطاقة النووية من الأغـراض العسكرية إلى الأغراض السلمية في خمسينيات القرن المنصرم، سواء لإنتاج الطاقة الكهربائية أو لإجراء البحوث العلمية أو لإنتاج النظائر المشعة للاستخدام في المجال الطبي والصناعي والزراعي، ازدادت الحاجة إلى ابتكار وسائل التعرف على حجم التعرض لمخاطر هذه الطاقة على مستوى الأفراد والمؤسسات وظهرت الحاجة إلى أفراد متخصصين وإلى مؤسسات رسمية متخصصة تقوم بهذا الغرض وجهات دولية استشارية لضمان التعامل مع هذه المخاطر بما يتفق مع ما توصلت إليه الأبحاث العلمية والطبية عن مخاطر التعرض لها.

ويعني "الأمن النووي" وفق تعريف الوكالة الدولية للطاقة الـذريـة التي تـأسـسـت عـام ١٩٥٧، الوقاية من السرقة أو التخريب أو الدخول غير المصرح به أو النقل غير المشروع أو أي أعمال ضـارة أخـرى تسببها المواد النووية أو المرافق المرتبطة بها. ويعني توفير الظروف التشغيلية السليمة لجميع العاملين فيها أو الذين هم على مقربة منها، ومنع وقوع الحوادث أو التخفيف من آثارها عند وقوعها على نحو يحقق وقاية العاملين والجمهور والممتلكات والبيئة عمومًا. ويشمل ذلك محطات الطاقة النووية ومختبرات البحث العلمي والمستشفيات وأي مؤسسة تَدْخُلُ بعض المواد النووية في دائرة استخداماتها في الصناعة والزراعة وغير ذلك.

وتقع مسؤوليات تأمين السلامة على عاتق كل دولة تستخدم التكنولوجيا النووية وتتعامل مع النفايات الناتجة عن ذلك. وتعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال مسؤولياتها في إدارة شؤون السلامة والأمن النووي دوليًّا، على توفير إطار قانوني عالمي للسلامة والأمن لحماية الناس والمجتمعات والبيئة. ويوفر هذا الإطار سبل التحديث والتنمية لقدرات استخدام الطاقة النووية وتطبيق معايير السلامة والأمن وتوفير المتطلبات لذلك، إلا أنه ليس للوكالة سلطة لفرض هذا الإطار على أي دولة.

ولا تقتصر إجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الإشـراف على الأنشطة النووية ووضع اللوائح وإصدار التعليمات بل تعتمد الصكوك القانونية الدولية الرئيسية المتوافرة تحت رعايتها وأبرزها اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام ٢٠٠٥ التي تنص على "تدابير الحماية المادية التي يتعين تطبيقها على المواد النووية في النقل الدولي، فضلاً عن التدابير المتعلقة بالجرائم الجنائية المتصلة بالمواد النووية".

> **فتحت العلوم الحديثة بوابات واسعة تفضي إلى عوالم الظلام**

النـفـايـات النووية

تُـنـتـج الـنـفـايـات الـنـوويـة المشعة في جميع المراحل التي يمر بها الوقود النووي حيث يُنتج بعضها في أثناء عمليات التعدين والطحن والتصنيع النهائي، لكن الكمية الأكبر تأتي من الانشطار الفعلي لليورانيوم في قلب المفاعل النووي لإنتاج الطاقة الكهربائية، والتي يتم جمعها والتحفظ عليها خلال عملية معالجة الوقود المستخدم وفصل عنصر البلوتونيوم ٢٣٩ الذي لا مجال لاستخدامه في الوقت الحاضر إلا في القنابل النووية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه النفايات تُنتَج في المستشفيات، وفي مختبرات الجامعات، وفي مراكز البحث العلمي، وفي المؤسسات الصناعية التي تستخدم فيها المواد النووية المشعة، بعد انتهاء الغرض من استعمالها أو عند انتهاء صلاحياتها، ولم تعد تصلح للاستخدام في

أي مجال آخر. إلا أن هذه النفايات تبقى فعالة، وما يصدر عنها من إشعاعات، خاصة من النوع المتوسط والثقيل، يتسبب في العديد من الأخطار البيئية، عن طريق تلويثها للماء والهواء والتربة أو دخولها في بعض أنسجة الكائنات الحية.

وتصنف هذه النفايات بحسب درجة خطورتها ودرجة تأثيرها في البيئة، وتُعامَلُ تقنيًّا وأمنيًّا وفق ذلك حين يجري التخلص منها، وأهم مصادر هذه النفايات: المفاعلات النووية ومحطات معالجة الوقود النووي والمستشفيات والمختبرات البحثية، بالإضافة إلى أنها تتولد في أثناء إيقاف تشغيل المفاعلات النووية لأغراض الصيانة.

فالنفايات النووية خطيرة يجب التخلص منها بطرائق آمنة لا تؤثر في التوازن البيئي، ويتم ذلك إما بدفنها في أعماق البحار والمحيطات، أو في باطن الأرض داخل حفر عميقة، أو بإعادة استخدامها مـرةً أخرى لاستخراج ما يمكن استخراجه من الطاقة منها. وتعتمد طريقة التخلّص من هذه النفايات على درجة خطورتها سواء من ناحية شدتها الإشعاعية أو عمرها النصفي. وعلى عكس أي قطاع صناعي آخر في أي مؤسسة، فإن القطاع النووي يتحمل المسؤولية كاملةً للتخلص من نفاياته وينشئ لها مرافق خاصة.

تقدر الوكالة الدولية للطاقة الذرية حجم النفايات النووية المتراكم منذ بدء تشغيل أولى محطات الطاقة النووية بما يعادل ٢٢ ألف متر مكعب، أي ما يعادل حجم مبنى بارتفاع ثلاثة أمتار تقريبًا يغطي مساحة ملعب كرة قدم.

ومع خطورة هذه النفايات تبقى الطاقة النووية ذات جاذبية كبيرة خاصة فيما يتعلق بالأضرار التي تلحق بالبيئة، فحجم هذه النفايات لا يقارن بما يتولد عن استخدام الوقود الأحفوري من نفايات، فمقابل كل (كيلو واط ساعة) تنتج المحطات النووية ٣ مليغرام من النفايات مقابل ٧٠٠ غرام من ثاني أكسيد الكربون تنتجها المحطات العاملة بالوقود الأحفوري، وفوق ذلك فتشغيل محطة كهربائية نووية قدرتها ١٠٠٠ ميغا واط تنتج سنويًّا ما يعادل ٣ أمتار مكعبة من النفايات النووية عالية المستوى يمكن خزنها باطمئنان في هذا المكان أو ذاك، في حين تشغيل محطة بدرجة القدرة نفسها، باستخدام الفحم ينتج ٣٠٠ ألف طن من الرماد وأكثر من ٦ ملايين طن من غاز ثاني أوكسيد الكربون الذي يبقى عالقًا في الغلاف الجوي، لذلك تتم، ومنذ سنوات، الاستعاضة عن الفحم بالغاز الطبيعي الـذي يحد من انبعاث حوالي ٥٠ ٪ من غاز ثاني أوكسيد الكربون.

> **فتح القرن العشرون المجال واسعا لوأد كل الأحلام ومنح الإنسان سلطة إنهاء الحياة**

الإرهـاب يدخل الحلبة

لم يكن "الأمن النووي" قضية ذات طابع سياسي خلال فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بالإضافة إلى تراجع المخاوف من قيام حرب نووية تراجُعًا كبيرًا بعد سقوط جدار برلين ثم سقوط الاتحاد السوفيتي، في بداية تسعينيات القرن الماضي، إذ أصبح الغالب على العلاقات الأمريكية الروسية سمة التعاون، وليس التنافس والعدائية. إلا أن ما حدث في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ غيّر الوضع بشكل خطير جدًّا، إذ نشأت مخاوف جديدة لم تكن في الحسبان حين دخلت حلبة الصراع الدولي قوى جديدة تتبنى الإرهاب أيديولوجيا سياسية لها. تتركز هذه المخاوف حول احتمال حصول هذه القوى على سلاح نووي أو على مواد تصنيعه للاستخدام في

هجمات إرهابية مستقبلية.

فوفقًا لما صدر عن دوائر استخبارية عالمية، فإن هذه المخاوف ليست في غير محلها، فقد صدر عن السلطات الرسمية الروسية في عصر الانحطاط الذي شهدته الدولة إثر سقوط الاتحاد السوفيتي، وهي دولة تمتلك ترسانة هائلة من الأسلحة النووية ومواد تصنيعها، ولديها أعداد كبيرة من العلماء والفنيين ممن لهم دراية معمقة بتكنولوجيا السلاح النووي بوجود مئات المحاولات لتهريب هذه الأسلحة أو المواد التي تدخل في صناعتها منذ سبتمبر ٢٠٠١. بينما اعترفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بكشفها خطط الإرهابيين للحصول على معلومات نووية، وقد رصدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية العديد من المحاولات في هذا الشأن.

يرى خبراء الأمن النووي في الدول الغربية أن هناك سيناريوهات عديدة يمكن أن تلجأ إليها المنظمات الإرهابية للحصول على مواد نووية:

السيناريو الأول – وهو الأصعب

يتمثل في سرقة سلاح نووي جاهز من أحد البلدان التي تمتلكها بطريقة ما ليست الإغراءات المالية بعيدة عن ذلك، ويقوم السيناريو الثاني على سرقة اليورانيوم المخصب بدرجات عالية واستخدامه في جهاز نووي بدائي أو بيعه لدولة ما، لا ترغب في الإعلان عن نواياها في الحصول على سلاح نووي، وفي كلتا الحالتين، يتطلب وجود متخصصين للقيام بذلك، وليس مجرد إرهابيين عاديين. أما السيناريو الثالث فيتمثل في استهداف منشأة نووية قائمة بالفعل وتفجيرها في بلد مستهدف، مما يسبب الانهيار والتسرب الإشعاعي من تلك المنشأة، والاستفادة سياسيًّا من هذا الحدث في توظيفه لمصلحتها إعلاميًّا.

في حين أن السيناريو الرابع، وهو الأرجح وفقًا للخبراء، يتلخص في قيام الإرهابيين بسرقة المواد المشعة من منشآت طبية أو من مراكز أبحاث أو من قطاعات صناعية، واستخدامها في صنع قنبلة قذرة، يمكن استخدامها في تلويث مياه الشرب أو تلويث مناطق ذات كثافة سكانية عالية.

إلا أن ازدياد عدد الدول الساعية لامتلاك ناصية الطاقة النووية، والتعرف على خباياها ضاعف المخاوف ليس فقط من الأفراد والمنظمات المصنفة إرهابيًّا، بل من دول بعينها تثير سياساتها الكثير من الشكوك، مما فرض التعامل مع "الأمن النووي" على أعلى المستويات، والدعوة إلى عقد قمم دولية لمقاربتها، فالتأثير السياسي لقرارات القمم أشد كثيرًا من تأثير قرارات أو توصيات تصدر عن منظمات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة، ينقصها ما تمتلكه الدول من أذرع وقدرات.

> **"الأمن النووي يتمثل في ضمان توفير الحماية من أي مخاطر قد يتعرض لها الأفراد"**

إن استخدام الطاقة النووية لأغراض إنتاج الطاقة الكهربائية أو لإجراء البحوث العلمية أو لإنتاج النظائر المشعة للاستفادة منها في الطب والصناعة وغير ذلك، والحصول على مفاعلات نووية لأجل ذلك، لا يتطلب بالضرورة امتلاك تقنية تخصيب اليورانيوم المثيرة للشكوك، فعدد الدول التي لديها مفاعلات نووية لهذا الغرض أو ذاك يربو على العشرات، ولكنَّ قلةً منها فقط تقوم بتخصيب اليورانيوم، وتتحمل عبء كلفته المادية الباهظة، وتتحمل ما يترتب على امتلاك هذه التقنيات من مسؤولية دولية سياسية وأخلاقية؛ إذ إن معظم هذه

الدول تعمل على توفير حاجتها من الوقود النووي من مُجهِّزات عالمية سواء أكانت دولاً أو شركات.

قمم "الأمن النووي"

عُقدت أولى قمم "الأمن النووي" في العاصمة الأمريكية واشنطن في أبريل عام ٢٠١٠، تبعتها قمتان في العاصمة الكورية الجنوبية سيؤول عام ٢٠١٢ وفي لاهاي بهولندا عام ٢٠١٤، وعادت القمة الرابعة مرة أخرى في العام ٢٠١٦ إلى الولايات المتحدة.

إذ دعا الرئيس الأمريكي باراك أوباما في قمة واشنطن ٤٧ من رؤساء الحكومات والدول وثلاثة ممثلين عن المنظمات الدولية، وقد ورد في هذه القمة لأول مرة مصطلح "الإرهاب النووي" على لسان الرئيس الأمريكي في كلمته التي شدد فيها على ضرورة أن تبقى جميع الدول النووية، في أقصى درجات الحذر، لتحمي المواد الانشطارية من الوقوع في أيدي المتطرفين.

> **ازدادت الحاجة إلى ابتكار وسائل التعرف على حجم التعرض لمخاطر هذه الطاقة**

وقد شدد القادة في القمم هذه على وجود خطر إرهاب نووي حقيقي، وعلى حاجة المجتمع الدولي إلى نظام قانوني، من أجل تحقيق أمن فعال للمواد النووية، بغية حمايتها من الإرهابيين، وتوفير آلية قانونية يمكن من خلالها مقاضاة الدول التي تسمح بتسريب هذه المواد لمنظمات إرهابية أو تتقاعس في التزاماتها الأمنية. وقد ناقشت سلسلة القمم هذه الإجراءات التعاونية الدولية لحماية المواد والمنشآت النووية من الجماعات الإرهابية.

وقد ركزت القمم في اهتماماتها على اليورانيوم المخصب وخاصة عالي التخصيب، فشددت على ضرورة التخلص منه عندما يخرج من حيز الاستعمال، والحد من استخدامه ما أمكن ذلك، وتشجيع الأبحاث التي تهدف إلى استخدام اليورانيوم المنخفض التخصيب في المفاعلات النووية، لتعويض وقود اليورانيوم عالي التخصيب المستخدم فيها.

وقد حققت القمم الثلاث الأولى إنجازات كبيرة في مجال تقليل حظوظ المنظمات الإرهابية في الحصول على مواد نووية انشطارية لتنفيذ أخطر العمليات. وقد لخصت تلك الإنجازات دراسةٌ نشرتها صحيفة الشرق الأوسط اللندنية في عددها ١٣٦٣٦ الصادر في ٢٩ مارس ٢٠١٦، نقتبس أبرز فقرتين وردتا فيها:

" ١. التحول إلى استخدام اليورانيوم المنخفض التخصيب باعتباره وقودًا للمفاعلات ومراكز الأبحاث النووية بدلاً من اليورانيوم عالي التخصيب، في ١٥ دولة هي: بلغاريا، وكندا، وشيلي، والصين، وجمهورية التشيك، والمجر، والهند، وإندونيسيا، واليابان، وكازاخستان، وهولندا وبولندا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

لنا أن نتوقف مليًّا عند المنجز الثاني لهذه القمم لنقول بأن هناك أخطر عنصر نووي يتمكن من العبور خلال هذه المنافذ، بالرغم من كل هذه الإجراءات الصارمة، وهو البولونيوم ٢١٠، وهو واحد من ٣٣ نظيرًا لعنصر البولونيوم الذي اكتشفته ماري كوري الحائزة على جائزة نوبل مرتين، وهو العنصر الأكثر فتكًا عند دخوله جسم الكائن الحي. فهذا العنصر يشع جسيمات "ألفا" التي يمكن إيقافها بقطعة من الورق. فهو من هذا المنطلق يستطيع العبور، وهو في مظروف ورقي لا غير. إن سُمِّية هذا العنصر تزيد على سُمِّية سيانيد الهيدروجين مليون مرة (٥٠ نانو غرام منه تعادل في تأثيرها ٥٠ مليغرام من السيانيد، والنانو غرام يساوي جزءًا واحدًا من ألف مليون جزء من الغرام، أما المليغرام فيساوي جزءًا واحدًا من ألف جزء من الغرام).

إن الحديث عن إمكانية تسرب المواد النووية ووقوعها في أيدي الإرهابين واحتمال استخدامها ضد إحدى الدول الغربية يستوجب بعض التوقف، لأنه يفتقر في الحقيقة إلى بعض الموضوعية، وفيه الكثير من المبالغة، وذلك لأسباب لوجستية وأخرى تقنية. فالمواد النووية التي تشكل فعلاً خطورة كبيرة في حال استخدامها سلاحًا هي المواد الانشطارية: اليورانيوم والبلوتونيوم، الأول صُنعت منه قنبلة هيروشيما، والثاني صُنعت منه قنبلة ناغازاكي.

يتوافر اليورانيوم بنظائره المشعة الثلاثة (اليورانيوم ٢٣٨ واليورانيوم ٢٣٥ واليورانيوم ٢٣٦) في الصخور النارية، وفي القشرة الأرضية، في عدد من دول العالم أبرزها كندا وكازاخستان وأستراليا والنيجر وروسيا وناميبيا.

النظير الأول: اليورانيوم ٢٣٨ له الغلبة الطاغية في الوجود الذي يزيد على ٩٩ ٪ من خامات اليورانيوم، في حين لا تتجاوز نسبة اليورانيوم ٢٣٥ الذي يصنع منه الوقود سواء في المفاعلات النووية أو في الأسلحة النووية السبعة أجزاء في الألف جزء من خامات اليورانيوم.

أما النظير الثاني (اليورانيوم ٢٣٦) فليس له أهمية في سياق الموضوع الذي نحن بصدده.

إن الحصول على خامات اليورانيوم ليس بالمهمة الصعبة إلا أن الاستفادة منه في عملية إرهابية تتطلب تعزيز نسبة النظير المتفجر (اليورانيوم ٢٣٥) ليصل إلى ما يقرب من ٩٠٪ في عمليات تخصيب معقدة ومضنية ومكلفة لا تستطيع إلا بضعة دول في العالم القيام بها تحت إشراف دقيق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أما إمكانية الحصول على وقود جاهز، وهو البلوتونيوم، فأمر شبه مستحيل تقريبًا؛ وذلك لأن عملية معالجة الوقود النووي المستعمل، والذي يحتوي على هذا العنصر لا تتوافر القدرات التقنية على إجرائها إلا لدى دول معدودة وسط إجراءات صارمة تُلزم من يستخدم قضبان الوقود النووي بإعادتها إلى الجهة المجهزة شرطًا لتزويده بقضبان وقود جديدة. والشركات التي تقوم بهذه المهام هي شركات مملوكة للدولة، مثلما هي الحال في فرنسا وبريطانيا والهند والصين وروسيا.

وتواجه هذه الشركات صعوبات جمة في كيفية التخلص من هذه النفايات النووية، وخصوصًا أن العديد منها ذو عمر نصفي طويل (البلوتونيوم والسترونيتيوم والسيزيوم) مما يجعلها شديدة الخطورة لمدد زمنية طويلة، قد تبلغ آلاف السنين، مما يتطلب تخزينها في أماكن خاصة.

> **الأمن النووي يعني الوقاية من السرقة أو التخريب أو الدخول غير المصرح به**

ولو افترضنا حصول جهة ما على هذه المواد الانشطارية، فإنه من المتعذر عليها تصنيع سلاح نووي، والحصول على وسيلة إطلاقه لمسافات بعيدة، فذلك يتطلب خبرات علمية وتقنية متقدمة لا تتوافر إلا لدى العلماء المتخصصين، وليس ذلك بمتاح لدى مجموعة من المتعصبين المهووسين.

إلا أنه من جانب آخر تبقى النفايات النووية مصدرًا للقلق الشديد، في حال وقوعها بأيدي الجماعات الإرهابية، وهذا الأمر ليس بمستحيل وخصوصًا أن الثغرات الواردة ليست بالقليلة.

الحقيقة أن الاهتمام بهذا الموضوع قد جاء متأخرًا بعض الشيء من جانب، وجاء بدوافع لا ترقى إلى مستوى مسؤوليات الدول العظمى الأخلاقية تجاه سائر دول العالم من جانب آخر.

فالدوافع لعقد قمم الأمن النووي هو العمل على ضمان الأمن لبعض دول الغرب المستهدفة أمنيًّا فحسب، دون أن تأخذ بعين الاعتبار قضايا أخرى تتعلق بالبيئة

وتتعلق بحقوق دول وشعوب أخرى.

فقمم الكبار لم تفتح حقًّا هذا الملف وتعالج جميع محتوياته بموضوعية تنصف من لحقت به وبأرضه ومياهه أضرار كبيرة على مدى عقود طويلة من السنين.

فقد قامت الشركات الغربية ذات العلاقة بالنفايات النووية بدفن بعض هذه النفايات في عدد من الدول الآسيوية والأفريقية سواء بعلم المسؤولين في هذه الدول أو بعلم وموافقة بعض الجهات المتنفذة الفاسدة فيها لقاء مكاسب معينة سياسية أو مالية.

فقد دفنت فرنسا في الصحراء الجزائرية بين الأعوام ١٩٦٠ – ١٩٦٦ نفايات ١٧ تفجيرًا نوويًّا.

ودُفنت في المياه الإقليمية الصومالية في تسعينيات القرن المنصرم نفايات نووية قادمة من بلدان أوروبية نجم عنها تلوث هذه المياه ونفوق آلاف الأسماك والحيوانات البحرية.

وقد افتُضح هذا الأمر حين بدأت حاويات النفايات المدفونة في الساحل الصومالي بالظهور بعد إعصار تسونامي الذي وقع في ديسمبر ٢٠٠٤.

كما أصبح البحر الأيرلندي مكبًّا للنفايات النووية بسبب قيام كل من بريطانيا وفرنسا بدفن نفاياتها النووية فيه. فمن المعروف أن كلفة التخلص من الطن الواحد من هذه النفايات بهذه الطريقة غير المسؤولة لا يزيد عن دولارين ونصف الدولار في حين تبلغ الكلفة في حالة التعامل العلمي مع هذه النفايات ما يقرب من ألف دولار للطن الواحد.

وقد عمدت بعض الحكومات الغربية إلى تجاوز قوانينها الخاصة، فعلى سبيل المثال، دفنت فرنسا على مدى ٢٥ سنة، بدءًا من العام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٩٤ في مكب سولاين، الذي يعدُّ أكبر موقع في العالم لحفظ النفايات النووية، والواقع قرب حدودها الشرقية، النفايات الناتجة عن الوقود النووي المستخدم في دول أوروبية عدة، هذا في الوقت الذي تنص فيه القوانين الفرنسية على منع دفن أي نفاية أجنبية في أراضي فرنسا.

ولعله من الضروري أن نشير، في سياق مناقشة أهداف قمة واشنطن والقمم الأخرى التي تلتها، إلى أن المبادئ التي وضعت في اجتماعاتها لم تَلْقَ الصدى المناسب على مستوى التنفيذ، فمواقع التخلص من النفايات النووية لا تتمتع بما يكفي من الضوابط التي تحول دون وقوعها في أيدي الجماعات الإرهابية من جهة، ولا تتمتع كذلك بالضوابط التي تحول دون تسببها في أضرار بيئية واقتصادية من جهة أخرى.

> **تصنف هذه النفايات بحسب درجة خطورتها ودرجة تأثيرها في البيئة**

فقد بدأت النفايات النووية المخزنة في أحد مكبات النفايات في فرنسا تتفاعل مع البيئة المحيطة بها بطريقة أصبحت تهدد سمعة أحد أبرز ما تشتهر به فرنسا، وهو مشروبها الذي يعرفه العالم "الشمبانيا".

فقد أعلنت حركة السلم الأخضر في فرنسا منذ عام ٢٠٠٦ استنادًا إلى قياسات أجريت من قبل جهات متخصصة، أن مواد مشعة من مكب النفايات هذا، بدأت تتسرب إلى المياه الجوفية في مواقع لا تبعد أكثر من ١٠ كيلومترات عن مزارع العنب الذي يُصنع منه هذا المشروب.

الحرب في أوكرانيا

لم تكن الفوارق الأيديولوجية بين الاتحاد السوفيتي والغرب هي التي أشعلت الحرب الباردة وأدامتها لما يزيد على النصف قرن وأشعلت سباق التسلح خلالها. فسقوط الاتحاد السوفيتي قد خفف إلى حد كبير منها، ولكن إلى حين، فقد بدأنا نشهد التوترات الدولية منذ العام ٢٠١٤ حين احتلت روسيا شبه جزيرة القرم وضمتها إليها، في

رفضٍ واستنكارٍ دوليين لهذه الخطوة، وها نحن نشهد، منذ ما يقرب السنة، تداعيات ذلك في إعلان الحرب على أوكرانيا لضم المزيد من أراضيها إلى روسيا.

ومن بين المناطق التي احتلتها موسكو منطقة تقع فيها أكبر محطة نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية في أوروبا، وهي محطة زابوريجيا التي تضم ستة مفاعلات نووية بطاقة إنتاجية كلية تبلغ ٥٧٠٠ ميغاواط، وهي تنتج ضعف ما كانت محطة تشرنوبل تنتجه. وقد أعلنت الشركة المشغلة للمحطة أن أجزاء منها "تضررت بشكل خطير" من الضربات العسكرية، أدت إلى إغلاق أحد مفاعلاتها مما دفع دولاً عدة إلى تبني الدعوة إلى منطقة منزوعة السلاح تحيط بالمحطة.

ثمة مخاطر جدية من توسع المواجهة غير المباشرة بين روسيا والناتو في الحرب الأوكرانية والقلق من تحولها تدريجيًّا إلى مواجهة مباشرة، فالصراع المسلح بين قوى نووية يمكن أن يتحول إلى صراع نووي. وتشهد الحرب تصعيدًا، فالولايات المتحدة تستمر في رفع السقف النوعي للسلاح الذي تقدمه لأوكرانيا مما يزيد من حدة الأزمة، ويُضعف فرص التهدئة. ويرى باحثون من معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام بأن خطر حدوث تصعيد نووي] هو الآن في أعلى مستوياته منذ انتهاء الحرب الباردة، ويتوقعون أن عدد الأسلحة النووية في العالم سيرتفع في العقد المقبل، بعد ما يزيد على الثلاثين سنة من التراجع.

الوكالة الدولية تؤكد حرصها

لم تنفك الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ تأسيسها منذ ما يقرب من الستة عقود، مثلما أسلفنا الإشارة، عن تأكيد التزامها بمبدأ "الأمن النووي"، فعملت وما تزال تعمل على إحكام قبضتها على هذا الملف عبر تشريع الاتفاقيات التي تشترط التبليغ المبكر عن وقوع أي حادث نووي أو تقديم المساعدة الفورية، في حالة حدوثه أو الاستعداد لأي حادث طارئ من هذا النوع بتزويد الجديد الذي يعزز من فاعلية الأجهزة المسؤولة عن تحقيق هذا الأمن في مختلف المؤسسات. فقد كانت وما تزال حريصة على توظيف أحدث الأساليب وأفضل نظم التعامل المعلوماتي لرفد ذلك، وها نحن نلاحظ أنها أكدت ذلك في مؤتمرها السادس والستين[١٥]الذي عقد في فيينا في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢.

> **لم يكن الأمن النووي قضية ذات طابع سياسي خلال فترة الحرب الباردة**

خلاصة

مع البدايات الأولى للقرن العشرين، وجدت النخب العلمية في أوروبا نفسها في مواجهة حقائق علمية تتعلق بالبنية الأساسية للمادة، وخصوصًا ما تعلق منها بالنشاط النووي الإشعاعي، وهي حقائق لم تواجهها من قبل، تتجاوز في أهميتها وخطورتها جدران المختبرات العلمية. وقد ترتبت على ذلك نقلةٌ نوعيةٌ في الأسس الفكرية والفلسفية لهذه النخب وتحولٌ تدريجيٌّ في السياسات الأمنية للدول، وصل إلى مستوى عقد قمم دولية لمقاربتها ضمانًا لما يعرف بـ"الأمن النووي" على مستوى الأفراد والمجتمعات. وقد حققت هذه القمم الكثير مما يضمن الأمن والأمان النووي على مستوى الأفراد والمؤسسات، وقللت كثيرًا من فرص سيطرة الحركات الإرهابية على المواد النووية واستخدامها في الترويع والابتزاز.

والتر راسل ميد:

احتمال حرب شرق أوسطية مرتفع جداً.. ما العمل؟

رأى الكاتب في صحيفة «وول ستريت جورنال» والتر راسل ميد أن الولايات المتحدة أقرب إلى التورط في حرب شرق أوسطية جديدة مما تعتقده الغالبية في واشنطن.

ويتطلب التقليل من هذا الخطر تغييراً سياسياً سريعاً وشاملاً من إدارة لا تزال تعاني لاستيعاب أخطر أزمة دولية منذ أواخر ثلاثينات القرن الماضي. لقد استلمت إدارة بايدن منصبها مع استراتيجية جيوسياسية أنيقة ومتناسقة. ستتصدى للتحدي الصيني عبر دق إسفين بين الصين وزملائها في القوى التنقيحية. ستقيد روسيا عبر استيعاب الرئيس فلاديمير بوتين وتحقق الاستقرار في الشرق الأوسط من خلال إحياء الاتفاق النووي مع إيران حتى مع اتباع سياسات أمنية وتجارية هجومية للحد من صعود الصين.

ما فهمته وأساءت فهمه

من البداية، قالت راسل ميد في «وول ستريت جورنال» علمت الإدارة أن نظام العالم الدولي بقيادة أمريكا كان في مشكلة لكنها قللت من أهمية خطورة التهديد وأساءت فهم أسبابه. أشاد ميد برؤية الإدارة للتحدي الصيني بوضوح من اليوم الأول، لكنها مع ذلك فشلت في فهم مدى الضعف الذي أصبحت عليه أسس القوة الأمريكية وحجم استعداد القوى التنقيحية مثل

> الولايات المتحدة أقرب إلى التورط في حرب شرق أوسطية جديدة

الصين وروسيا وإيـران وأتباعها أصحاب المصلحة مثل فنزويلا وسوريا للتعاون من أجل إضعاف الهيمنة الأمريكية التي استاؤوا منها واحتقروها.

وقال الكاتب إنه خرج معتقداً أن الولايات المتحدة أقرب إلى التورط في حرب أخرى في الشرق الأوسط أكثر مما يفهمه معظم الناس في واشنطن، وأن التقليل من هذا الخطر يتطلب تغييراً سريعاً وشاملاً في السياسة من إدارة ما زالت تكافح من أجل فهم أخطر أزمة دولية منذ أواخر الثلاثينيات.

وأشـار الكاتب إلى أن إدارة الرئيس الامريكي جو بايدن جاءت إلى السلطة باستراتيجية جيوسياسية أنيقة ومتماسكة. فهي كانت تريد أن تتصدى لتحدي الصين من خلال دق الإسفين بين الصين وزميلاتها من القوى «التصحيحية». وأرادت الإدارة أن توقف روسيا من خلال استيعاب الرئيس فلاديمير بوتين، وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط من خلال إحياء الاتفاق النووي مع إيران حتى في الوقت الذي كانت تنتهج فيه سياسات تجارية وأمنية عدوانية للحد من صعود الصين.

وأضاف: منذ البداية، عرفت الإدارة الامريكية أن النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة في مأزق، لكنها قللت من شدة التهديد وأساءت فهم أسبابه. يُحسب لفريق بايدن أنه رأى تحدي الصين بوضوح منذ اليوم الأول، لكنه فشل في فهم مدى ضعف أسس القوة الامريكية أو إلى أي مدى أصبحت القوى «التصحيحية» - الصين وروسيا وإيران وفنزويلا وسوريا - على استعداد للتعاون معاً من أجل إضعاف الهيمنة الامريكية.

وتابع الكاتب: بعد ذلك بعامين، فإن إدارة بايدن تصارع لإدارة فشل تصميمها الأصلي. لقد أدى خطابها العدواني وسياستها تجاه الصين إلى تكثيف عداء الصين، ولكن بدلاً من مواجهة الصين المعزولة في عالم هادئ، فالإدارة تواجه مواجهات متزامنة في أوروبا والشرق الأقصى. فروسيا ليست متوقفة، وإيران ليست هادئة، والتصحيحيون الثلاثة ينسقون إستراتيجيتهم ورسائلهم بدرجة غير مسبوقة. والأسوأ من ذلك، أن مسيرة إيران نحو اقتناء الأسلحة النووية، جنباً إلى جنب مع شراكتها العميقة مع روسيا، تدفع الشرق الأوسط بشكل مطرد إلى الاقتراب من حرب من المرجح أن تورط الولايات المتحدة - حرب تريد إدارة بايدن تجنّبها بشدة.

ورأى الكاتب أنه بالنسبة لبوتين، فإن المواجهة العسكرية الكبرى في الشرق الأوسط ستكون نعمة مطلقة. سترتفع أسعار النفط، مما يملأ خزائن موسكو ويزيد الضغوط على أوروبا. سيتعين على البنتاغون تقسيم الأسلحة المتاحة بين أوكرانيا وحلفائه في الشرق الأوسط. سوف يتحول التوازن في مضيق تايوان إلى حد كبير لصالح الصين. سيؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة التضخم في الولايات

> يجب أن نتمنى النجاح لفريق بايدن

المتحدة تماماً، عندما يحاول بايدن إقناع الديمقراطيين المناهضين للحرب بدعم مشروع عسكري امريكي آخر في الشرق الأوسط.

وتابع الكاتب: بينما في عالم مثالي، قد تعارض روسيا سلاحاً نووياً إيرانياً، إلا أنها في ظل الظروف الحالية – حيث يحتاج بوتين بشدة إلى إيران للمساعدة في تعطيل الاستراتيجية الامريكية – قد يقرر بوتين مساعدة إيران على تجاوز العتبة النووية.

وأوضح الكاتب أن الرئيس الروسي ليس بحاجة للذهاب إلى هذا الحد. فهو يمكنه، ببساطة عن طريق زيادة القدرات العسكرية الإيرانية التي تحد من قدرة «إسرائيل» على مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، يمكنه أن يدفع «إسرائيل» إلى توجيه ضربة استباقية من شأنها أن تفجر حرباً إقليمية.

وأضاف الكاتب: «لا تستطيع الولايات المتحدة إرغام إيران وروسيا على تجنب الإجراءات التي تؤدي إلى اندلاع حرب جديدة في الشرق الأوسط، لكن السياسة القوية من جانبنا قد تردعهما. لسوء الحظ بالنسبة لإدارة بايدن، فإن هذا ينطوي على وجه التحديد على نوع الموقف المتشدد في الشرق الأوسط الذي يبغضه العديد من الديمقراطيين – بمن فيهم كبار مسؤولي بايدن – بشدة. سيتعين على النهج الامريكي تجاه المملكة العربية السعودية أن ينتقل من قبضة اليد إلى العناق الصادق. إن هجمات الطائرات بدون طيار وغيرها من الاستفزازات التي تقوم بها إيران وحلفاؤها ضد السعوديين والإماراتيين وجيرانهم يجب أن تُقابل بنوع من الرد العسكري الامريكي الذي لا يدع مجالاً للشك في عزمنا على الانتصار».

واعتبر راسل أن أفضل طريقة لتجنب الحرب، وتقليل المشاركة الامريكية المباشرة في حال اندلاعها، هو ضمان أن حلفائنا في الشرق الأوسط لديهم القوة للدفاع عن أنفسهم. يجب أن نوضح بشكل لا لبس فيه أننا سنضمن فوز حلفائنا في حالة اندلاع الأعمال العدائية. لا شيء آخر سيفعل ذلك.

وأشار إلى أن الإدارة الامريكية تتحرك ببطء في الاتجاه الصحيح في الشرق الأوسط، لكن الوقت ليس في صالحها. فقد أدى التفكير بالتمني وعدم الكفاءة الإستراتيجية إلى قيام مؤسسة السياسة الخارجية في عهد كلا الحزبين أولاً بتجاهل المشكلة ثم باسترضاء المنافسين الصاعدين للنظام العالمي بعد الحرب الباردة.

ورأى الكاتب أن إدارة بايدن تواجه حالياً عواقب فشل أجيال في السياسة الخارجية الامريكية. يجب أن نتمنى النجاح لفريق بايدن، في وقت يكافح فيه من أجل التأقلم مع عالم فشل إلى حد كبير في توقعه، جنباً إلى جنب مع مجتمع السياسة الخارجية الامريكية ككل.

عوض بن سعيد باقوير:

المبادرة الصينية والحرب في أوكرانيا

الصين ثاني اقتصاد العالم والقوة الصاعدة على كل المستويات التي تؤكد معظم الدراسات الاستراتيجية حتى من داخل الولايات المتحدة الأمريكية بأنها سوف تقود الاقتصاد العالمي خلال عقدين من الآن. ومن هنا فإن الوصول إلى تلك الهيمنة الصينية وهي اقتصادية في المقام الأول تحتاج إلى إنهاء الحروب والصراعات التي قد تحد من انطلاقها في كل المجالات، خاصة على صعيد الطاقة، المحرك الأول لاقتصاد الصين وحركة التنمية الشاملة فيها. ومن هنا فإن الحرب الروسية الأوكرانية التي دخلت عامها الثاني تشكّل قلقا متزايدا على طموحات الصين في العالم.

وعلى ضوء تلك المحددات السياسية جاءت المبادرة الصينية بهدف وقف الحرب الروسية الأوكرانية من خلال ملامح خطة للسلام بين موسكو وكييف، ورغم أن ملامح تلك المبادرة غير واضحة فإن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بالتشكيك في تلك المبادرة وهذا شيء طبيعي على اعتبار أن الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لم تتحقق، وهي أن تتواصل الحرب بهدف إضعاف روسيا اقتصاديا بالدرجة الأولى وإضعافها استراتيجيا والتقليل من هيمنتها على شؤون الطاقة في العالم.

ومن هنا يمكن تفسير الحماس الأمريكي والغربي

> الصين ثاني اقتصاد العالم والقوة الصاعدة على كل المستويات

لمساعدة أوكرانيا على الصعيدين الاقتصادي والعسكري ومن خلال مدها بالمعلومات الاستخباراتية، وهو الأمر الذي أشار إليه مدير الاستخبارات المركزية وليم بيرنز حول تقديرات الحرب والاندفاع الروسي تجاه احتلال العاصمة الأوكرانية كييف وهو ما حدث من محاولة جادة للقوات الروسية في بداية «العملية العسكرية الخاصة» كما تُطلِق عليها روسيا الاتحادية.

ومن هنا فإن العامل الأساسي نحو حماس الولايات المتحدة الأمريكية لاستمرار الحرب والتشكيك في المبادرة الصينية يخفي تلك الأهداف الاستراتيجية وهي استنزاف روسيا الاتحادية من خلال حرب طويلة الأمد تمتد لعدة سنوات وهو نفس المشهد السوفييتي في أفغانستان الذي انتهى بالانسحاب السوفييتي من أفغانستان وسقوط الاتحاد السوفييتي بعد سنوات قليلة بعد استنزافه اقتصاديا لسنوات.

على ضوء ذلك فإن الاستراتيجية الأمريكية تنطلق من هذا المفهوم الذي ينبغي أن يتواصل وأن أي مبادرة سلام لوقف الحرب الروسية الأوكرانية لن تكون في مصلحة الأهداف الاستراتيجية الأمريكية وحتى الغربية، حيث تشعر دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق بتنامي القوة العسكرية الروسية خلال عقدين من حكم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ومن هنا فإن إدخال روسيا الاتحادية في حرب استنزاف هو الهدف الأساسي.

إن المبادرة الصينية يصعب أن تنجح لتلك الأسباب الجوهرية رغم أن بكين حرّكت المياه الراكدة، وهناك تجاوب عربي ودولي نحو أهمية إنهاء الحرب والجلوس إلى طاولة الحوار خاصة أن الشعب الأوكراني يعاني الأمرَّين من خلال الأوضاع الإنسانية ووجود الملايين خارج وطنهم وانقطاع الكهرباء والخدمات الأساسية في المدن الأوكرانية وفي مقدمتها العاصمة كييف، كما أن هناك قناعة بأن الحسم العسكري الروسي يبدو صعبا في ظل الدعم الاقتصادي والعسكري الكبير من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لأوكرانيا حتى وإن سيطرت روسيا الاتحادية على أجزاء من الجغرافيا الشرقية الأوكرانية.

إلا أن ذلك لن يحسم الحرب الروسية الأوكرانية المعقّدة. ومن هنا فإنه من خلال المبادرة الصينية أو دور تركيا يمكن الوصول إلى حلول واقعية، ولعل موضوع عضوية أوكرانيا في الناتو قد يكون هو مفتاح الحل للحرب؛ فروسيا الاتحادية تتحدث عن أهمية الضمانات الأمنية بالنسبة للأمن القومي الروسي وأنه يصعب على موسكو القبول بعضوية أوكرانيا -المحاذية لحدودها- في الناتو وهذا يعد من الناحية الاستراتيجية لأي دولة أمرا واقعيا من الناحية السياسية.

> تظل المبادرة الصينية جهدا إيجابيا من بكين بصرف النظر عن مصالحها

وإذا كانت المبادرة الصينية تعالج هواجس روسيا الاتحادية فقد يكون ذلك بداية موضوعية لحلحلة الملف الروسي الأوكراني والتقدم بالحوار، كما أن السيطرة على الأراضي الأوكرانية في شرق أوكرانيا هو أمر غير منطقي حتى مع وجود نسبة من السكان ينحدرون من العرقية الروسية.

وعلى ضوء ذلك تظل المبادرة الصينية جهدا إيجابيا من بكين بصرف النظر عن مصالح الصين لأن العالم في نهاية المطاف يتطلع إلى إنهاء الحرب الروسية الأوكرانية لأن ذلك يعيد التوازن للاقتصاد العالمي ويعيد سلاسل الإمدادات إلى وضعها الطبيعي خاصة موضوع الحبوب والقمح حيث تأثرت عدد من الدول التي تعتمد على القمح الروسي والأوكراني فيما يخص تأمين وصول هذه السلع الاستراتيجية، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية وليس من مصلحتها استمرار الحرب لأن ذلك قد يخلق ضغوطا على روسيا الاتحادية فيما يخص استخدام السلاح النووي. ولعل تجميد موسكو لاتفاقية ستارت مع الولايات المتحدة الأمريكية حول السلاح النووي الاستراتيجي يعطي مؤشرا على خطورة الوضع في العالم في ظل تدحرج الحرب الروسية الأوكرانية إلى مسارات خطيرة قد تنزلق إلى ما هو أخطر من استخدام السلاح التقليدي، خاصة أن هناك تصريحات من كبار القيادات العليا في روسيا تتحدث على أن كل الخيارات مفتوحة ومنها السلاح النووي وهذا أمر يفزع العالم شرقه وغربه.

ومن هنا، فإن مصير المبادرة الصينية سوف يعتمد على التطورات العسكرية للحرب وأيضا على الوضع الداخلي للسياسة الأمريكية في ظل مناخ سياسي يستعد لمرحلة الانتخابات الأمريكية والتنافس التقليدي بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في ظل عدم حماس الحزب الجمهوري للدعم الكبير الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لأوكرانيا في ظل المصاعب الاقتصادية للشعب الأمريكي من تصاعد التضخم وارتفاع أسعار البنزين والبطالة وغيرها من التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الساحة الداخلية الأمريكية، ومع ذلك تظل مبادرة بكين سواء نجحت أم فشلت جهدا سياسيا ينم عن قلق العالم من اتساع الحرب الروسية الأوكرانية وخروجها عن السيطرة في مرحلة من مراحلها مما يدخل العالم في مفترق طرق قد يؤدي إلى حرب نووية كارثية تأكل الأخضر واليابس، كما يُقال.

*صفحة الكاتب، صحيفة «عمان» العمانية

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي